

فلسفة العلم ومعضلة تفسير السياسة الدولية في القرن الحادي والعشرين

د. علي بن حسين القحطاني

89

الملخص:

إن علم السياسة بشكل عام وحقل السياسة الدولية بشكل خاص يمر بأزمة علمية حقيقية في العالم الغربي وقد امتد تأثير هذه الأزمة ليشمل دراسة علم السياسة في العالم العربي. وأحد الأسباب الرئيسية لهذه الأزمة هو الجدل الحاد بين فلاسفة العلم مثل كارل بوبر وتوماس كون وأمري لاكاتوش وبول فييرآبند وغيرهم حول المنهج الأمثل لاكتشاف وتفسير الظواهر الطبيعية والاجتماعية.

وترى هذه الدراسة أنه يمكن تبني فلسفة واقعية معتدلة براجماتية لتفسير الظاهرة السياسية وتقييم نظريات السياسة الدولية. وبناء على هذه الفلسفة، تجادل الدراسة أن من أفضل النظريات لتفسير السياسة الدولية في القرن الحادي والعشرين هي النظرية الواقعية الكلاسيكية الجديدة.

● قسم العلوم السياسية - جامعة الملك سعود

شؤون اجتماعية | العدد 122، صيف 2014 السنة 31

مقدمة:

لقد أشار هيدجر إلى أن العلم لا يفكر في ذاته، فالعلم لا يهتم بماضيه وإنما هو دائماً يبحث عن التقدم وعن تصحيح مساره وتجاوز العقبات التي تعترض طريقه غير ملتفت للماضي. وفلسفة العلم تفكير في هذا التطور المعرفي الهائل المتراكم عبر العصور، وحوارات مستمرة بين هذا الرأي أو ذاك. في حين أن تاريخ العلم يمثل الماضي القديم والبدايات البسيطة للإنسان من أجل حل ألغاز هذا العالم والوجود⁽¹⁾، إنه تاريخ "تقدم المدنية والأشكال الحضارية والأساليب الفنية التي يصطنعها الإنسان للتعامل مع بيئته. لكل ذلك يحق لنا القول إن تاريخ العلم وليس تاريخ العروش والتيجان والحروب والمؤامرات هو التاريخ الحقيقي للإنسان وصلب قصة الحضارة في تطورها الصاعد"⁽²⁾.

لقرون عديدة كانت المعرفة تنحصر في المعرفة المثبتة عن طريق قوة المنطق والحجة للمفكر أو عن طريق الأدلة الحسية. ولقد شكك كثيرون في هذه المعرفة الفكرية أو الحسية ولم يكن لديهم إيمان بأن هذه الطريقة هي الأنسب لاكتشاف الحقيقة حول الطبيعة والعالم. لكن فيزياء نيوتن وقوانينه العلمية جعلت المشككين يرتبكون ويتراجعون. بعد ذلك جاءت نتائج أينشتاين لتقلب الطاولة من جديد، وأصبح قليل من الفلاسفة والعلماء يعتقدون بأنه يمكن إثبات المعرفة العلمية. وبالتالي أدرك قلة من العلماء أن البناء العلمي الكلاسيكي للمعرفة العلمية آخذ في الانهيار ولا بد من التفكير في طرق ومناهج أخرى للحصول على المعرفة العلمية وتطويرها.⁽³⁾

مشكلة الدراسة

في العقود الأخيرة من القرن العشرين، برز طرح ما بعد الحداثة أو طرح ما بعد الحداثة النسبية (Postmodernist Relativism)، وبدأ يأخذ حجماً وحيزاً أكبر داخل الحقل العلمي الأكاديمي وخاصة في العلوم الاجتماعية والإنسانية. وطرح ما بعد الحداثة على تنوعه واختلاف مشاربه وأفكاره يشترك في أطروحة هامة مفادها أن هناك طرقاً مختلفة ومتعددة وصحيحة لفهم العالم وفهم أنفسنا، وإحدى هذه الطرق هي العلم. ثم إن هذه النظرة للعلم وخاصة في العلوم الاجتماعية بدأت تصبح لدى بعض الباحثين وكأنها عقيدة (Orthodoxy) جديدة لا ينبغي المساس بها. ويدخل في سياق طرح ما بعد الحداثة ما يعرف بالنظرية البنائية والنظرية الاجتماعية - وغيرها من المسميات - والتي تركز على مقولة رئيسية هي: أن المعرفة نتاج للبنية الاجتماعية أي أن المعرفة والعلم يتم بناؤهما من خلال المجتمع وما يحتويه من عوامل ثقافية

ودينية وسياسية واقتصادية وغيرها، وهذه المعرفة تعتمد على إمكانيات هذا المجتمع ومصالحة. ومع أن هذا الطرح أسس له مفكرون وفلاسفة كبار خلال فترات تاريخية مختلفة مثل إمانويل كانت (Immanuel Kant)، وديفيد هيوم (David Hume)، وفردريك نيتشه (Friedrich Nietzsche)، ولودفيج فيتجنشتاين (Ludwig Wittgenstein)، وتوماس كون (Thomas Kuhn)، وغيرهم كثير وخاصة من المعاصرين، إلا أنه بقي محصوراً وغير مؤثر في المسيرة العلمية والحقل الأكاديمي وخاصة في العالم الغربي الأنجلو-ساكسوني. وقد يكون ذلك لأن هذه الفلسفة تتعارض مع فلسفة العلم البديهية، والتي ترى أن الظواهر الطبيعية والاجتماعية هي ظواهر مستقلة عن فكر الإنسان وعقله، وأن الإنسان يستطيع أن يدرس هذه الظواهر بناء على الأدلة والحقائق المتوفرة أياً كانت ثقافته ومجتمعه.⁽⁴⁾ وفي إشارة إلى هذه الإشكالية المنهجية، يؤكد أيان هكنج (Ian Hacking) على أن الحرب العلمية (The Science War) الموجودة في أمريكا وفي أوروبا - وفي بعض الأحيان تسمى الحرب الثقافية أو حرب فرويد - يقف خلفها عدد كبير من المثقفين والأكاديميين المنتمين إلى المدرسة النقدية وخاصة مدرسة ما بعد الحداثة مع تنوع أطروحاتها وانتماؤها. ويرى هؤلاء المثقفون والأكاديميون أن العلم الحديث هو نتيجة للعوامل الاجتماعية بما تحتويه من تاريخ وقوى مختلفة.⁽⁵⁾

وفي خضم هذه الحرب العلمية تبرز الحاجة الماسة للمتخصصين في علم السياسة في أن يقفوا وقفة مراجعة وتدقيق في التقدم الذي أحرزه التخصص منذ عقود، ومع أن هناك محاولات سابقة لتقييم حالة الحقل العلمية إلا أنها لم تكن تعتمد على معايير واضحة ودقيقة، ويدخل في هذا السياق حقل السياسة الدولية والذي هو في حاجة ماسة للمراجعة والتطوير. ومع نهاية الحرب الباردة، كان هناك اهتمام واسع لدى المتخصصين في حقل السياسة الدولية لمراجعة القصور والخلل الذي يعتري كثيرا من نظريات السياسة الدولية. وقد كانت هناك تساؤلات مهمة حول تراجع شعبية بعض النظريات مثل النظرية الواقعية الجديدة (Neorealism)، ونظرية الاعتماد المتبادل (Dependency)، ونظرية النظام العالمي (World System Theory)، في حين أصبحت نظريات أخرى أكثر شعبية وقبولاً في الحقل مثل: الاختيار العقلاني (Rational Choice)، والمؤسسية التاريخية (Historical Institutionalism)، والبنائية (Constructivism). إلا أن المسألة المهمة للغاية في تقييم نظريات السياسة الدولية هو عدم الاتفاق على آلية أو منهجية واضحة في قياس وتحديد

التقدم أو التراجع داخل النماذج النظرية المتنازعة في حقل السياسة الدولية.⁽⁶⁾ والباحث في هذه الدراسة (لاحقاً الباحث) يلحظ أن حقل السياسة وخاصة السياسة الدولية في العالم العربي تأثر وبشكل ملحوظ بأطروحات مدرسة ما بعد الحداثة بمختلف توجهاتها، ولكن هذا التأثير صاحبه عدم وضوح لفلسفة العلم الأنسب التي يمكن استخدامها في تقييم نظريات الحقل وبناء رؤية واضحة حول التوجه الأنسب لفهم وتفسير الظواهر السياسية بما فيها السياسة الدولية.⁽⁷⁾ وفي هذا المناخ المشحون بالجدل العلمي سواء في العلوم الطبيعية أم العلوم الإنسانية حول فلسفة العلم الأنسب التي تساعدنا على فهم أنفسنا والعالم من حولنا، يثور السؤال عن ماهية فلسفة العلم المناسبة والمنهج الأفضل لتقييم نظريات حقل السياسة الدولية. والإجابة على هذا السؤال تتطلب الإجابة على أسئلة أخرى غاية في الأهمية: ماهي فلسفة العلم؟ كيف تطورت؟ ما هو هذا الصراع الذي يدور بين فلاسفة العلم وما علاقته بالعلوم الطبيعية والإنسانية؟ وباستحضار الموروث العربي والإسلامي أي الفلسفات أقرب للصواب؟ وهل يمكن لهذه الفلسفة أن تقدم منهجاً واضحاً وسليماً يؤدي إلى تقييم النظريات الأساسية الكبرى في حقل السياسة الدولية: النظرية الليبرالية، والنظرية الواقعية، والنظرية البنائية؟ وماهي الفرضيات التي يمكن طرحها لتقييم نظريات السياسة الدولية بناء على فلسفة العلم التي تبناها الدراسة؟

منهجية الدراسة

تقوم هذه الدراسة على منهج تحليلي نقدي لتطور فلسفة العلم وتاريخ العلم منذ القرن السابع عشر وإلى بداية القرن الحادي والعشرين، بحيث تعطي صورة واضحة وملخصة لأهم النقاشات والأطروحات الماضية والمعاصرة حول المنهج الأنسب للكشف العلمي، وتركز الدراسة على أبرز الأطروحات في القرن العشرين وبداية القرن الحادي والعشرين، والتي كان لها ولازال أثر في مناقشة وصياغة هذا المنهج. كما تشير الدراسة بشكل مختصر إلى فلسفة العلم في التصور الإسلامي. وبناء على هذه الدراسة التحليلية النقدية لأطروحات فلاسفة العلم وخاصة المعاصرة منها، يقوم الباحث في هذه الدراسة باختيار فلسفة العلم التي يرى أنها الأنسب لتقييم نظريات الحقل الكبرى. ومن ثم يتم طرح فرضيات الدراسة ذات العلاقة بنظريات السياسة الدولية ومناقشتها من خلال تحليل النظرية الليبرالية، والنظرية الواقعية، والنظرية البنائية.

ماهية فلسفة العلم

إن كلمة فلسفة هي كلمة يونانية ذات شقين هما: philo وتعني محبة، والشق الثاني sophia وتعني الحكمة، وبالتالي فإن كلمة فلسفة تعني محبة الحكمة. ومع ذلك أشار بعض الباحثين إلى أن كلمة sophia هي في الأصل كلمة مصرية قديمة تعني تعليم. وقد عرف أرسطو الفلسفة بأنها علم دراسة الوجود ويدخل في هذا الوجود كل شيء مادي ومعنوي.⁽⁸⁾ وهناك من يعتقد أن الفلسفة علم، وأن منهجاً فلسفياً معيناً هو الذي يمتلك الحقيقة المطلقة، في حين يرى آخرون أنه لا يوجد علم يسمى علم الفلسفة وإنما الموجود هو تاريخ الأفكار أو تاريخ الفلسفة. والصحيح أن هاتين النظرتين كلتاهما على خطأ، فالفلسفة ليست علماً كما يدعي البعض، ولكنها نشاط مهم يكشف عن كثير من المعاني التي يحتاجها العلم. فالفلسفة هي عبارة عن نشاط عقلي منطقي يبحث عن المعاني ولا يطرح افتراضات تحتاج إلى اختبارات، ولكن العالم والعلم الحديث يحتاج إلى هذه المعاني التي يناقشها ويحللها الفيلسوف.⁽⁹⁾

بينما ترى يمنى الخولي أن فلسفة العلم هي من يفكر في العلم ذاته وفي وسائله ومناهجه وشروطه وخصائصه والطريقة التي يتم بها تقدمه أو تراجعها ونقده وعلاقته بالمتغيرات الأخرى المحيطة به؛ لاشك بأن فلسفة العلم تمثل أصول التفكير العلمي المنشود تبعاً لتطور العقل البشري والحضارة الإنسانية.⁽¹⁰⁾ وفي سياق تعريف فلسفة العلم لابد من التعرّيج على بعض المصطلحات مثل الاستمولوجيا (Epistemology) والتي تمثل جانباً مهماً من الفلسفة يهتم بالأسئلة التي تدور حول المعرفة، والأدلة، والعقلانية، في حين تهتم الميتافيزيقيا (Metaphysics) - والتي تمثل جانباً من الفلسفة يدور حوله كثير من الجدل - بأسئلة عامة حول طبيعة الواقع الذي نتعامل معه.⁽¹¹⁾

وفي أهمية فلسفة العلم يؤكد جيليز على أن "فلسفة العلم ليست - كما يبدو للوهلة الأولى - مبحثاً ضئيل الشأن، وليس صاحبها باحثاً معزولاً في "برج عاجي" Ivory Tower، بل إن قضايا العلم كثيراً ما تمس مجالات السياسة والدين مسا مباشراً، وبالتالي فهي تبعث الروح وتجدد الحيوية لهذه المجالات"، وقد كان ذلك واضحاً فيما حدث لجماعة فيينا والتي جمعت مجموعة من فلاسفة العلم منذ عام 1922 إلى 1934 بقيادة زعيمهم مورتس شليك Moritz Schlick والذي قُتل على يد أحد النازيين، وقد كان لجماعة فيينا والتي استمرت لاثني عشر عاماً الأثر الكبير والمردود في القرن العشرين.⁽¹²⁾

العقل والعلم ينتصر على الكنيسة

لقد سادت العقلانية في القرن السابع عشر واثارت على سلطة الكنيسة المحاربة للعقل والعلم، وقد أسس لهذه العقلانية في هذا القرن أبو الفلسفة الحديثة رينيه ديكارت (1596-1650) (R. Descartes) والذي أكد على أن العقل هو الأداة الأصلية للوصول إلى المعرفة واليقين، "فلنثق في الله وفي العقل، ونرفع الوصاية عن الإنسان لينطلق باحثاً عن الحقيقة ومشيداً للعلوم". وشاركه في التأسيس لهذه العقلانية فرانسيس بيكون (1561-1626) (F. Bacon)، والذي أكد على دور الحواس والتجربة في اكتشاف الطبيعة فكان مؤسساً للتجريبية الحادة في العلم الحديث. وقد استلم هذا الميراث من العقلانية والتجريبية مفكرو عصر التنوير وعلماءه والذين كانوا أوفياء لعقلانية ديكارت وتجريبية بيكون والتي حققت انجازات هائلة في أوروبا على مستوى العلم والواقع. لذا كان التنويريون في القرن الثامن عشر أكثر يقيناً وتمسكاً بقدرة العقل والعلم على حل كل الغاز ومشاكل الوجود. وقد استعان التنويريون بقانون الحتمية الناتج عن فيزياء نيوتن⁽¹³⁾ والتي تعني:

عمومية قوانين الطبيعة وثباتها واطرادها، فلا تخلف ولا مصادفة ولا جواز ولا إمكان، لأن كل شيء في الكون ضروري ذو علاقات ثابتة، وكل حدث مشروط بما يتقدمه أو يصحبه، فترتبت أحداث الكون في اتجاه واحد من مطلق الماضي إلى مطلق المستقبل، مما يجعل نظام الكون ثابتاً شاملاً مطرداً، وكل ظاهرة من ظواهره مقيدة بشروط تلزم حدوثها اضطراراً، أي خاضعة لقانون يجعلها نتيجة ضرورية لما قبلها ومقدمة شرطية لما بعدها، مما يعني أن كل ما يحدث لابد أن يحدث ويستحيل حدوث سواه.⁽¹⁴⁾

حيرة العلماء وجدل الفلاسفة:

إن اختلاف الرؤى حول التفسيرات العلمية المناسبة له صلة بالاختلافات حول مواضيع تتعلق بما وراء الطبيعة أو الميتافيزيقيا. إن النظرة الواقعية للعلم ينبغي أن تدرك أن العالم يحتوي على بنية مستقلة لا يستطيع الجهد الإنساني العلمي أن يجعلها منظمة ومنظمة في حين هي على خلاف ذلك. إن ما يجعل العلم يتقدم هو الرغبة في إيجاد تفسير لكثير من الظواهر الطبيعية وغير الطبيعية وما يحدث من غموض وخلل أثناء البحث عن تفسير بعض الظواهر هو نتاج لبنية العالم غير المنتظمة.⁽¹⁵⁾ ويشير لاري لودان (Larry Laudan) إلى أن الفلسفة الواقعية لا تستطيع أن تشرح لنا بشكل قاطع ونهائي الكيفية التي تطور بها العلم الحديث، ثم إن هناك أمثلة

تاريخية ومعاصرة للكثير من النظريات التي تحتوي عناصر في بنيتها أو في تطبيقاتها لا يتفق تماماً مع ما طرحه النظرية الواقعية للعلم.⁽¹⁶⁾ ففي منتصف القرن التاسع عشر ومع اقتراب تسلم القرن العشرين للميراث العلمي الهائل للقرون الماضية، برزت أزمة الفيزياء الكلاسيكية أو أزمة العلم الحديث حيث بدأ يتبين لمجموعة من العلماء بطلان الحتمية التي قامت عليها فلسفة العلم في القرن الثامن عشر والقرن التاسع عشر. إن قوانين نيوتن الفيزيائية الحتمية - والتي تعامل الكون على أنه آلة ميكانيكية مغلقة يمكن التنبؤ بأحداثها من خلال قوانين : بقاء الطاقة، وبقاء المادة، وبقاء الكتلة - أصبحت مشكوكاً فيها وليست يقينية كما تدعي الفيزياء الكلاسيكية، وهكذا أصبحت الفيزياء الكلاسيكية عاجزة عن تفسير مجموعة من ظواهر الطبيعة والكون. بل تكشف للعلماء في القرن العشرين ظواهر محيرة للغاية تجعل كثيراً من مسلمات العلم الحديث في مهب الريح⁽¹⁷⁾ ، فقد استنتج العلماء "وجود نوع غامض من المادة لا تستطيع التلسكوبات الكشف عنه، لكنه يمارس جذباً هائلاً على الأجرام المرصودة. تلك هي "المادة المظلمة". فهي موجودة، تمارس جذباً هائلاً يشد حتى الضوء فلا يصدر عنها وبالتالي لا يمكن رؤيتها.... وبلغ مقدارها ما يتراوح بين 90 % و 99 % من كتلة الكون! معنى هذا أن ما نعرفه من مادة الكون قد لا يتجاوز 1 % ولن يزيد على 10 %".⁽¹⁸⁾

إن كثيراً من الانتقادات المعاصرة الموجهة إلى طريقة البحث العلمي سواء في العلوم الطبيعية أم العلوم الاجتماعية تستند إلى كتابات بعض فلاسفة العلم المؤثرين مثل ويلارد كواين (Willard Quine) ، وتوماس كون (Thomas Kuhn) ، وبول فيرأبند (Paul Feyerabend) والتي انتقدوا فيها فلسفة العلم في القرن العشرين، وخاصة فلسفة كارل بوبر (Karl Popper) في كتابه منطق البحث العلمي. لقد قدم كارل بوبر فلسفته للعلم بطريقة عقلانية صارمة إلا أنه اعتبرها بعض الغموض والخلل والذي أثار ضده كثيراً من الانتقادات جعلت فلسفة العلم في النصف الثاني من القرن العشرين وبداية القرن الحادي والعشرين تأخذ منحى يتسم بالمبالغة واللاعقلانية في نقد المنهج العلمي الذي قامت عليه الحضارة المعاصرة. فعلى سبيل المثال يؤكد كارل بوبر في فلسفته للعلم على أهمية النفي وقابلية النظرية العلمية للدحض والتكذيب كطريقة وحيدة لتقدم العلم، إلا أنه يرفض وبشدة الاختبارات التي تثبت النظرية كطريقة ناجحة لتقدم العلم، كما أنه يرفض المنهج الاستقرائي القائم على الملاحظة والذي تقوم عليه مجموعة من النظريات العلمية المهمة في مختلف الحقول.⁽¹⁹⁾

كارل بوبر Karl Popper ومنهجه الصارم:

إن مهمة الفلسفة ينبغي أن تكون أقل غطرسة فيما ترمي إليه كما أن لديها العديد من المهام التي عليها أن تقوم بها. إن القيام بهذه المهام "ممكّن شريطة أن نتعلم الكلام والكتابة بوضوح وبساطة قدر المستطاع. يجب التخلي عن موضة عبادة الغموض كما يجب استبدال المذهب التعبيري الفلسفي بموقف عقلاني ونقاد. ليست المسألة مسألة كلمات وإنما مسألة حجج قابلة للانتقاد".⁽²⁰⁾ ثم إنه لا يوجد طريقة نستطيع من خلالها معرفة كيف تولدت الأفكار داخل عقل باحث ما؛ فهذه الأفكار أو الفرضيات هي نتاج عوامل عديدة جداً لا تدخل في نطاق نظرية المعرفة وإنما قد تكون مجال بحث لعلم النفس التجريبي. إن اكتشاف النظريات يتضمن لحظات لا عقلانية أو حدساً خلاقاً، لذا يؤكد أينشتاين أن القوانين العامة هي نتاج عملية استنتاج بحث، "ولا يوصلنا إلى هذه القوانين أية طريق منطقية وإنما حدسنا وحده المعتمد على تجاوبنا مع الخبرة".⁽²¹⁾ وفي ثانياً رفضه ومناقشته لأنصار المنهج الاستقرائي الوضعي يقول كارل بوبر: ونحن نعترف صراحةً أن ما قادنا في وضع المقترحات هو تقديرنا الفردي للقيم وميولنا الشخصية. ويمكن لكل من هو مثلاً أن يتفق مع ما سنقدمه من مقترحات: كل من يقدر الصرامة المنطقية والتحرر من الدوغماتية، كل من يبحث عن إمكانيات التطبيق العملية، كل من تجتذبه مغامرة البحث العلمي الذي يطرح علينا باستمرار مسائل جديدة لم تر من قبل ويضع على المحك أجوبة جديدة لم يكن يحلم بها. وعندما ندع تقديرنا للقيم يقودنا في اقتراحاتنا، فإننا لا نقع في أي حال من الأحوال في الخطأ، الذي عينا على الوضعيين ارتكابه في تقويم الميتافيزياء.... ونظن أن البحث العلمي، إذا نظرنا إليه من وجهة نظر علم النفس، مستحيل بدون الإيمان الميتافيزيائي بأفكار نظرية تأملاتية بحتة وغامضة إلى أقصى حد أحياناً. إيمان لا يمكن مناقشته علمياً.⁽²²⁾

وهذا الطرح الرائع والواضح من أحد كبار فلاسفة العلم المعاصرين يرد على كثير من المتخصصين في علم السياسة والذين لا يزالون يتشبثون بالمنهج التجريبي الوضعي رافضين أي إبداع فكري نظري خارج حدود ما تعلموه وقدسوه لعقود. مع أن الباحث لا يرفض ولا ينكر أهمية المنهج الاستقرائي الوضعي، إلا أنه يتفق مع بوبر أن عالم الأفكار والنظريات لا ينبغي ربطها بواقع ضيق ومحدود وبطريقة ومنهج يقتل في كثير من الأحيان الإبداع والتقدم العلمي والمعرفي وخاصة في عالمنا العربي.

إن لب وجوهر فلسفة بوبر للعلم تقوم على أن الحد الفاصل بين النظرية العلمية والنظرية غير العلمية هو قابلية النظرية العلمية للدحض والتفنيد. فعندما نقول: قد تمطر غداً أو لا تمطر، هذه الجملة غير علمية لأنها غير قابلة للدحض ولكن عندما نقول: سوف تمطر هنا غداً فهذه الجملة قابلة للدحض. وبالتالي يرى بوبر أن العلم لكي يتقدم فإن على النماذج النظرية في جميع العلوم أن تراعي أن هذه النماذج ليست مطلقة ولا تمتلك الحقيقة الكاملة بل ما يجعلها نظرية علمية مقبولة هو قابليتها للدحض بجميع فرضياتها وعندما تثبت أمام الاختبارات العديدة والمتكررة فإن هذا يزيد من مصداقية النظرية. وقد أثير حول هذا المعيار العديد من الإشكاليات إلا أن أهمها والذي يبدو أكثر جدية في نظر بوبر هو الاعتراض الذي يرى بأن معيار التنفيد للنماذج النظرية قد لا يكون ممكناً وذلك لأن هذه النماذج النظرية قد تعدل في تعريفها وقد تضيف إليها بعض الفرضيات المساعدة وبالتالي لا يصبح معيار التنفيد صالحاً. ومع أن بوبر يعترف بوجاهة هذا الاعتراض إلا أنه يصر على أن الحد الفاصل بين النظرية العلمية وغير العلمية هو قابليتها للتنفيد.⁽²³⁾

97

إن المدرسة الوضعية أو الطبيعية لا ترى معنى للعلم إلا بدراسة الطبيعة والظاهرة دراسة تجريبية، أي إن المسائل التجريبية هي المسائل التي تحتوي على معنى وبالتالي يصبح الجدل حول مفهوم المعنى لا معنى له. هكذا نصّب الوضعيون دوغما المعنى التجريبي على عرش العلم، وأصبح من لا يعتقد هذه العقيدة الوضعية القطعية خارج إطار العلم والمعنى.⁽²⁴⁾ "ونحن نرفض الإدراك الطبيعياتي: فهو لا يقوم على النقد ولا يلتفت إلى أنه ما أن يخمن معرفة ما حتى يضعها على شكل إثبات، وهكذا تتحول إثباتاته إلى دوغما. ويصح هذا على معيار المدلول ويصح كذلك على مفهوم العلم، وبالتالي على مفهوم الطريقة الاختبارية في العلم".⁽²⁵⁾ والباحث يعتقد أننا في أمس الحاجة في العالم العربي وخاصة في مجال العلوم الاجتماعية ومنها العلوم السياسية أن نتخلص من دوغما الوضعية التجريبية والتي أصبحت عقيدة لدى أغلب المتخصصين في الحقل ويمكن ملاحظة ذلك في الأبحاث المنشورة خلال السنوات الماضية، وكذلك في الشروط والطريقة التي ينبغي أن يكون عليها البحث حتى يكون مقبولاً للنشر. ومع أن حضارتنا الإسلامية والعربية ثرية وتحفز على الإبداع إلا أننا أصبحنا أسرى للتجربة الغربية الوضعية لأسباب عديدة ليس هذا مجال مناقشتها؛ لقد انفك العلم الغربي وخاصة الأوروبي من أسر الوضعية في العلوم الطبيعية والاجتماعية ولكن من يفك أسرنا نحن العرب؟

ومما يلخص فكر كارل بوبر هو تأكيده في الفصل الأخير من كتابه على أنه: لا يعود الفضل في التقدم العلمي إلى التراكم المستمر لإدراكاتنا الحسية ولا إلى تعلمنا مع الزمن استعمال حواسنا على نحو أمثل. إن أخذ إدراكاتنا الحسية على عواهنها لا يؤدي بنا بتاتاً إلى العلم مهما بذلنا في تجميعها وترتيبها. إن وسيلتنا الوحيدة لوعي الطبيعة هي الأفكار وهي التوقعات اللامبررة والتأملات الجسورة التي لا نتوقف لحظة واحدة عن طرحها والرهان عليها: إن من لا يعرض أفكاره لخطر الدحض لا يشارك في اللعبة العلمية.⁽²⁶⁾

والباحث لا يتفق تماماً مع فلسفة بوبر على أن الوسيلة الوحيدة لفهم الطبيعة هي الأفكار و"التوقعات اللامبررة والتأملات الجسورة"، لأننا بذلك نفعل جانباً مهماً قدم الكثير للعلم الحديث وتطوره وهو الملاحظة والحس، فمن الصعب جداً أن نبدأ دائماً بالفرضية - الأفكار - ثم بعد ذلك نذهب للحس والتجربة لاختبار هذه الفرضية من أجل دحضها أو تعزيزها كما يرى بوبر. والذي يراه الباحث أنه يمكن للعالم أن يبدأ بالفرضية من عالم فكره وخياله كما يميل إلى ذلك بوبر، أو يبدأ بحته بفرضية مبنية على الملاحظة والحس ثم المحك الحقيقي لهذه الفرضيات هي التجربة.⁽²⁷⁾

توماس كون Thomas Kuhn والثورة العلمية،

يشير توماس كون إلى أن المعتقدات السابقة للعلم قد تغيرت اليوم، وهذا لا يعني أننا ننكر أن تكون النظريات السابقة والتي تم الاستغناء عنها غير علمية، وإنما تم استبدالها بنظريات تتوافق مع المعتقدات والمناهج العلمية السائدة اليوم. هذا الطرح يشكك في عملية تراكمية العلم و"البحث التاريخي الذي يعرض لنا صعوبات فصل الاختراعات والاكتشافات الفردية، هو ذاته الذي يقدم لنا المبرر لشكوك عميقة حول عملية التراكم".⁽²⁸⁾ إن التحولات داخل الحقل العلمي والتي تقود مجموعة من العلماء في تخصص معين إلى رفض نظرية كان هي السائدة في ذلك التخصص وقبول نظرية جديدة مناقضة لها يتبعه تغيرات كبيرة وجوهرية في ذلك التخصص. مع هذه النظرية الجديدة تتغير المناهج والأسئلة والمعايير التي ينبغي تطبيقها في دراسة الظاهرة وبالتالي يتغير العالم الذي يجري داخله النشاط العلمي. "إن مثل هذه التغيرات، ومعها المجادلات التي رافقتها غالباً، تؤلف الخصائص المميزة للثورات العلمية".⁽²⁹⁾

لقد كانت العلوم في الماضي منفتحة على بعضها البعض، كما كان داخل الحقل العلمي أكثر من نظرية تطرح تفسيراً للظاهرة يختلف عن التفسير الذي تقدمه النظرية الأخرى. إلا أنه ومع تقدم

العلم وخاصة منذ بداية القرن الثامن عشر أصبح كل علم يحتوي على باراداييم (نموذج نظري) هو المسيطر على الحقل والكل يشغل داخل إطار هذا النموذج النظري حتى يأتي نموذج نظري جديد منافس لتقديم فيصبح هو المهيمن على الحقل؛ وكل عالم أو متخصص داخل هذا الحقل لا يتبع هذا النموذج الجديد يتم تهميشه أو استبعاده من الحقل بطرق شتى⁽³⁰⁾ وفي مناقشة مهمة للغاية، يرى توماس كون أن العلم العادي هو عبارة عن ما يمثله النموذج النظري السائد بحيث يصبح المختصون في هذا الحقل أو ذاك محصورين داخل نطاق هذا النموذج، وإذا فحصنا مشروع العلم العادي "عن كثب، سواء في التاريخ أم في المختبر العلمي المعاصر، فإنه سيبدو محاولة لإدخال الطبيعة قسراً في الصندوق المشكل سلفاً، والجامد نسبياً، الذي وقره البراديفم"⁽³¹⁾ ويضيف توماس كون أنه في سياق العلم العادي لا يحاول العلماء عادة انتاج نظريات جديدة كما أن العلماء في الغالب غير متساهلين تجاه النظريات الجديدة التي يبدعها الآخرون.⁽³²⁾

وفي مناقشة توماس كون للثورات العلمية في العلوم الطبيعية مع مقارنتها بالعلوم غير الطبيعية وما تحدثه هذه الثورات من تقدم نحو فهم العالم، يتضح أن توماس كون لم يصل إلى نتيجة مقنعة بل وصل إلى نتيجة مترددة وقد تكون في بعض الأحيان مضطربة. ففي نهاية مناقشته لتطور العلم يؤكد توماس كون على أنه "لا شيء مما قيل أو مما سيقال يجعلها عملية تطور نحو أي شيء. ولا شك في أن هذه الثغرة قد سببت قلقاً عند قراء كثيرين. ذلك لأننا تعودنا جميعاً أن ننظر إلى العلم على أنه المشروع الوحيد الذي يقترب أكثر فأكثر، وعلى الدوام، من هدف وضعته الطبيعة مقدماً".⁽³³⁾ وفي ختام محير يقول توماس كون "ولكن من وجهة نظر أخرى، تظل الأسئلة مطروحة وبلا أجوبة مثلما كانت عند بداية هذه المحاولة".⁽³⁴⁾

إمري لاکاتوش Imre Lakatos والبرامج العلمية؛

ثم جاء بعد توماس كون مجموعة من العلماء الذين ادركوا أهمية تاريخ العلم وفهمه في هذا السياق بعيداً عن التزمّت الوضعي والتبرير العلمي المنطقي أو التجريبي، ولكن القائم على رصد تطور العلم وتقديمه كمنتج انساني متطور عبر مراحل تاريخية وحضارية مختلفة. وقد كان أبرز هؤلاء الرواد في القرن العشرين الفيلسوف المجري إمري لاکاتوش (1922 - 1974) (Imre Lakatos) والذي كان تلميذاً بارزاً لكارل بوبر ولكنه اختلف معه حول آلية التکذيب القاسية عند بوبر. فإذا افترضنا أن البجع كله أبيض ولكن وجود بجنة سوداء واحدة تكذب هذا الفرض - وهذا صحيح من الناحية المنطقية - ولكنه لا يتسق مع تطور العلم كما يرى لاکاتوش. فكيف يتم إلغاء نموذج نظري

قائم والبحث عن نموذج جديد عندما نجد واقعة واحدة تكذب هذه النظرية أو تلك⁽³⁵⁾ يرى إمري لاكاتوش أنه يمكن حل مشكلة بقاء النظرية العلمية أو رفضها بالنظر إلى هذه النظريات العلمية على أنها عبارة عن برامج أبحاث علمية، وهذه البرامج البحثية العلمية أما أن تكون برامج بحثية متطورة وتستمر في التقدم والاكتشاف أو أن تكون برامج بحثية متقهقره ومتراجعة غير قادرة على الاكتشاف والصمود أمام الحقائق الجديدة. وكل نظرية علمية تتكون من نواة صلبة (hard core) تحتوي على الفرضيات الأساسية لهذه النظرية أو لهذا البرنامج البحثي العلمي، وحول هذه النواة الصلبة هناك فرضيات مساعدة (auxiliary hypotheses) تمثل حزاماً حامياً (protective belt) للنواة الصلبة التي تحتوي على الفرضيات الأساسية للنظرية العلمية. وينبغي أن تتحمل الفرضيات المساعدة العبء الأكثر في الدفاع عن النظرية أمام محاولات الدحض والتفنيد، وهذا الدفاع قد يكون باستحداث فرضيات مساعدة جديدة أو تغيير بعض هذه الفرضيات أو حتى كل هذه الفرضيات في سبيل الدفاع عن النظرية. مع أن هذا الدفاع عن النظرية ينبغي أن يقودنا إلى اكتشافات جديدة وتطور في حل المشكلة العلمية القائمة، فإذا لم يحدث ذلك فإن النظرية العلمية أو البرنامج البحثي ككل يصبح متراجماً وغير قادر على تقديم المزيد للمعرفة العلمية. ثم إن مجموعة من النظريات العلمية هي نتاج برنامج بحثي متطور قادر على التعديل والاستمرار والاكتشاف وهذا لا يعني الدحض والنفي بقدر ما يعني الاستمرارية والتقدم العلمي حيث إن البرنامج تخلص عن النظرية القديمة والتي قادته إلى اكتشاف جديد ونظرية جديدة.⁽³⁶⁾

بول فييرأبند Paul Feyerabend والفوضى العلمية :

يشير بول فييرأبند إلى أن أطروحته الرئيسية في كتابه ضد المنهج (Against Method) تؤكد على "أن الأحداث، والإجراءات، والنتائج التي تشكل العلم الحديث لا تمتلك بنية محددة؛ فليس هناك عناصر محددة نجدها في كل بحث علمي، بينما تكون هذه العناصر مفقودة في أماكن أخرى".⁽³⁷⁾ وبالتالي لا يمكن للعقلانية العلمية الغربية أن تدعي أنها الطريق الوحيدة لاكتشاف العالم من حولنا وأنها تمتلك القوانين والقواعد التي تؤدي إلى اكتشاف الحقيقة في وجه كل مشكلة تواجه البشرية. لذا فإن التقدم العلمي الذي تطرحه الثقافة الغربية المعاصرة يمثل هدماً وتدميراً لحضارات إنسانية غير غربية استطاعت أن تتعامل مع بيئتها ومشاكلها بطريقة مكنها من التطور والبقاء لألاف السنين، كما يمثل هذا التقدم قتلاً وتغييباً للعقل الإنساني في أماكن كثيرة حول العالم. هذا الطرح لا يعني رفض العلم المعاصر وما قدمه للبشرية، ولكنه رفض

لاستخدام العلم كأيدولوجية لقتل الثقافات والحضارات الأخرى.⁽³⁸⁾

الفوضوية - أو قد يكون الانسب الحرية - في بناء النظرية (theoretical anarchism) وفي الاقتراب من فهم العالم وفهم انفسنا هو منهج أكثر انسانية وأحرى أن يقودنا إلى تقدم أكبر في المجال العلمي من المنهج المحاصر بكثير من القيود والقوانين التي تقتل إبداع الفرد وحرية فهم العالم من حوله. إن المنهج العلمي الحالي والذي يدرس في المدارس وما يحتويه من نظريات وقوانين ليس هو الأفضل والأنسب للعقل البشري للتعاطي والتفاعل مع بيئته المعقدة والتي تحتاج إلى كثير من الحرية والإبداع والخيال. إن العقلانية النقدية (critical rationalism) التي يطرحها كارل بوبر وتجد لها رواجاً في الأوساط العلمية ليست هي الطريق الأنسب لفهم العالم بل إنها تمتد لتؤثر سلباً على الحياة السياسية والحياة الخاصة لمن يتبناها وذلك لأن الطبيعة والإنسان لا يخضعان للقوانين العقلانية التي يقدمها بوبر وغيره من فلاسفة العلم العقلانيين، فالظواهر الطبيعية والإنسانية في كثير من جوانبها معقدة للغاية وغير عقلانية. إن تاريخ العلم يكشف لنا أن العلم أو الطريق إلى العلم هي طريق غامضة وغير عقلانية، في حين أن المناهج المطروحة تفترض خلاف ذلك. لذا فإن المشكلة التي تعترض طريق العلم والبشرية ليست في العلم ذاته وإنما في المناهج المطروحة لاكتشاف عالمنا وذواتنا.⁽³⁹⁾

الإسلام وفلسفة العلم،

في إطار الرؤية الإسلامية لفلسفة العلم، يشير عبد الحميد أبو سليمان أن المعركة بين العقل والوحي في التاريخ الإسلامي تختلف تماماً عن المعركة بين العقل والكنهوت المسيحي في العصور الوسطى. ففي التجربة الأوروبية تم حسم الصراع لصالح العقل ضد الكنيسة وتسلطها وضلالاتها، أما في التجربة الإسلامية فلم يحسم الصراع بين الدين والعقل وذلك للخلط الفكري بين ما هو ديني وما هو عقلي وخاصة في العلوم التي تتعلق بالإنسان، ويشمل ذلك علم الطب. لكنه ينبغي إدراك أن كل "علم من هذه العلوم له شقان، شق فطري وشق شرعي، يتكاملان ويتعاونان لإعطاء الإنسان المسلم العلم والمعرفة الإنسانية النافعة الأخلاقية في غاياتها واستعمالاتها".⁽⁴⁰⁾ وفي النص القرآني العظيم نجد حلاً واضحاً وبسيطاً للكثير من القضايا المتعلقة بفلسفة العلم والجدل الدائر حولها، فيشير مهدي قولشاني إلى أن المشاكل الأبستمولوجية تجد لها معالجة واضحة في القرآن، فالقرآن يؤكد على أنه يوجد عالم مستقل عن عقولنا وذلك واضح في كثير من الآيات، منها قوله سبحانه وتعالى: [وفي الأرض آيات للموقنين وفي أنفسكم أفلا تبصرون]

(الذاريات: 20 - 21)، [أولم ينظروا في ملكوت السموات والأرض وما خلق الله من شيء] (الأعراف: 185)، وغيرها كثير من الآيات الواضحة في هذا السياق. كما أنه وبناء على النص القرآني فإن الأدوات التي ينبغي استخدامها لفهم أنفسنا والعالم هي الأدوات الحسية والعقلية مجتمعة. لذا فإن القرآن يؤكد على الدور الذي يلعبه العقل والحس مجتمعين في فهم العالم المحسوس وحتى في فهم وإدراك العالم غير المحسوس. وهذا يتضح في آيات عديدة منها: قوله سبحانه [والله أخرجكم من بطون أمهاتكم لا تعلمون شيئاً وجعل لكم السمع والأبصار والأفئدة... (النحل: 78)، وقوله سبحانه [إن في خلق السموات والأرض واختلاف الليل والنهار والفلك التي تجري في البحر.... وتصريف الرياح والسحاب والمسخر بين السماء والأرض لآيات لقوم يعقلون] (البقرة: 164). إننا لا ندرس الظواهر الطبيعية والإنسانية وعقولنا خالية من أية معلومات وافتراسات، لذا لا يوجد تجربة خالصة قائمة فقط على الحس، فالعلم يتقدم نتيجة للافتراضات والاستنتاجات العقلية وما يدعمها من تجارب حسية.⁽⁴¹⁾

الفلسفة التي تتبناها الدراسة وفرضيات الدراسة:

لقد قام الباحث بمراجعة عميقة ومتأنية للعديد من الأطروحات والجدل الدائر حول فلسفة العلم ولا حظ وجود نقاش حاد بين فلاسفة العلم الغربيين وخاصة منذ بداية القرن العشرين حول المنهج الأنسب للاكتشاف العلمي سواء في العلوم الطبيعية أو الإنسانية وتصاعدت حدة هذا النقاش مع نهاية القرن العشرين وبداية القرن الحادي والعشرين. ومع الاعتراف بفائدة وثراء كل هذه النقاشات إلا أن مجموعة منها مع شهرتها وتأثيرها يعتريها كثيراً من الغموض وعدم الوضوح مثل فلسفة كارل بوبر، وفلسفة توماس كون، وفلسفة إمري لاكاتوش. وبالتالي يقدم الباحث فيما يلي فلسفة العلم التي يراها واضحة ومناسبة لتقييم نظريات حقل السياسة الدولية والفرضيات التي تتبناها الدراسة بناء على هذه الفلسفة.

يشير الفيزيائي آلن سوكال (Alan Sokal) إلى مشروع الهدم للعلم الحديث من قبل أكاديميين ينتمون إلى المدرسة ما بعد الحداثية (postmodernism) أو البنائية (constructivism) حيث أصبحوا يشككون في كل الأدلة الواضحة والثابتة التي يقوم عليها العلم الغربي الحديث. ويرى سوكال أن الأدلة والوقائع المجردة هي ما ينبغي أن يقوم عليه العلم في القرن الحادي والعشرين لمواجهة تحديات هذا القرن الجديد، ثم إن هذه الفلسفات الجديدة لا تقدم علماً وإنما تقدم ما يشبه العلم، وبالتالي فهي تقودنا إلى الوراء وليس إلى الأمام. فعلى

سبيل المثال يشير بعض رموز ما بعد الحداثة إلى أن البحث في موضوع الكترونيات الكم كان مشروعاً مدعوماً من الجيش الأمريكي في الأربعينيات والخمسينيات من القرن العشرين وذلك لأهمية التطبيقات العسكرية الناتجة عن هذا البحث. وهذا الكلام صحيح إلا أن هذا المشروع نتج عنه تطور ميكانيكا الكم والتي قادت إلى تطور مجال البحث في الإلكترونيات الكمية. وقد أدى ذلك إلى اختراع الترانزستور والذي قاد تقريباً أغلب التطورات الهائلة في مجال التكنولوجيا المعاصرة بما فيها الكمبيوتر. وبالتالي فإن هذه الفلسفة اليسارية الثورية التي تتبناها مدرسة ما بعد الحداثة والمدرسة البنائية والمدرسة الاجتماعية لا تقدم لنا بديلاً واضحاً للمنهج العلمي الحديث القائم على الأدلة والبراهين وإنما تقدم لنا شكوكاً وظنوناً وتساؤلات غير ناضجة وغير منتجة على الصعيد العلمي والواقعي. وينقل آلن سوكال عن فيلسوف العلم لاري لودان (Larry Laudan) قوله إن من أبرز وأخطر ما يهدد العلم الحديث هو انتشار فكرة أن العلم يقوم على مصالح ورؤى شخصية وليس على الحقائق والأدلة.⁽⁴²⁾ وفي السياق نفسه، يرى أيان هكنج أن العلم المعاصر قام على معايير واضحة تستند إلى الحقائق والمعطيات المكتشفة في الواقع ودراستها، ومن ثم محاولة الخروج بقوانين ونظريات تفسر هذه الظاهرة أو تلك. بعد ذلك يستمر البحث في هذه الظاهرة وغيرها ويمكن للحقائق والمعطيات الجديدة أن تقود إلى تغيير هذه النظريات والقوانين أو التعديل فيها. ثم إن العلم المعاصر خلافاً لما يراه كارل بوبر وتوماس كون يتميز بالاستقرار والاستمرارية في أغلب جوانبه، لذا لا نجد في سياق العلم المعاصر أمثلة كثيرة تتفق مع أطروحة الدحض لبوبر أو أطروحة الثورة لكون. ويؤكد هكنج على عالمية معايير العلم لدى الكثير من العلماء والباحثين في العلوم الاجتماعية والتي تستند إلى فلسفة علمية قديمة وأصيلة طبقها سيجموند فرويد في بداية القرن العشرين وغيره من العلماء ولا زالت إلى اليوم مستخدمة من قبل علماء لهم إنجازات ضخمة في المجال العلمي مثل نعوم تشومسكي، وهذه الفلسفة بسيطة تقوم على أن الطبيعة البشرية تتشابه في أغلب تصرفاتها واحتياجاتها مع اختلاف المكان والزمان، وبالتالي يمكن البحث عن نماذج نظرية تنطبق على هذه المدينة وغيرها من المدن حول العالم.⁽⁴³⁾ وفي خلاصة نقاشه للجدل الدائر حول المنهجية المناسبة لاكتشاف العالم من حولنا واكتشاف أنفسنا، يرى آلن سوكال أنه يمكن تبني فلسفة واقعية معتدلة Modest Realism تؤكد على أن هدف العلم هو اكتشاف العالم من حولنا بكل الطرق الممكنة من عقل، وملاحظة، وتجربة، وتعليل، مع إدراكنا أن المهمة صعبة وليست مستحيلة، وما حققه العلم الحديث يبين إلى أي مدى توصلنا في تحقيق هذا

الهدف وما نحتاجه من تعديل ونقد لكي نواصل هذه الطريق.⁽⁴⁴⁾

وفي الجانب الآخر للفلسفة التي تتبناها هذه الدراسة، تمثل الفلسفة البراغماتية منهجية وطريقة للعلم تستند على أهمية الفعل ونتائج هذا الفعل، حيث لا تهتم بالطرح النظري المجرد أو الحلول اللفظية التي لا تنتج في الواقع شيئاً يذكر، وإنما تهتم البراغماتية بالحقائق التي تقود إلى الفعل ومن ثم النتيجة أو الحصول على الفاكهة والقوة بسبب هذا الفعل. فالنظريات عند البراغماتيين ماهي إلا أدوات وليست إجابة لألغاز نرتاح منها، ثم إن هذه النظريات لا بد من توظيفها في فهم الواقع وتغييره واكتشاف إمكانيات هذه النظرية ومصداقيتها من خلال تطبيقها. كما يبحث البراغماتيون عن القيمة أو الفائدة التي تقدمها لنا الفكرة، والفرضية، والنظرية. فعلى سبيل المثال، يرى وليم جيمس (William James) أن الدين يقدم فائدة كبيرة لحياة الإنسان وبالتالي لا يمكن إقصاء الدين من الفلسفة البراغماتية حيث إن أحد أهم المبادئ البراغماتية أنه لا يمكن رفض أي فرضية ينتج عنها منفعة وفائدة لحياة الناس، كما أن البراغماتية ليست دوغماتية (عقائدية) حيث إنها لا تحدد ديناً معيناً ترى بأنه هو الأفضل ولكنها تشير إلى أن ما يحقق للإنسان الطمأنينة والاستقرار النفسي والإنجاز في هذه الحياة هو أمر يتسق مع الفلسفة البراغماتية والتي تؤكد على أهمية النتائج والعواقب للفعل الإنساني.⁽⁴⁵⁾ ويشير بس آفان فراسن (Bas Van Fraassen) إلى أهمية البراغماتية في الحكم على النظرية فقد لا تمتلك النظرية قوة تفسيرية كبيرة إلا أنها بالنظر إلى علاقتها بالواقع وما حققته في ذلك السياق يجعلها نظرية ذات منفعة للحقل العلمي. كما أنه ينبغي التأكيد على أنه لا بد من تقييم النظرية من ناحية قدراتها واحتمالاتها وكذلك تطبيقاتها بما يشمل التنبؤ والضبط، أما ما يحدث عند استخدام النظرية في تفسير الظاهرة من معضلات ومشاكل فهو يتعلق بقدرة النظرية على التفسير في سياقات متعددة لكنه لا ينبغي فائدة النظرية.⁽⁴⁶⁾

وفي سياق الجمع بين هاتين الفلسفتين، يرى فيليب كيتشر (Philip Kitcher) أن هناك تقارباً واضحاً بين الفلسفة الواقعية العلمية والفلسفة البراغماتية، واللذان تؤكدان على وجود ظواهر طبيعية وإنسانية واضحة تحتاج إلى دراسة وبحث، ثم إن بحث هذه الظواهر والإجابة على التساؤلات المتعلقة بها بناء على الحقائق ومعطيات الواقع ينبغي أن يكون له مردود وفائدة في حياة الناس.⁽⁴⁷⁾

إنه من الضروري أن ندرك أن كل نظريات السياسة الدولية تحاول أن تقدم تفسيراً لسلوك الدولة (أ) تجاه الدولة (ب) وهذا السلوك الذي يعتره كثير من التغير variation قد يتجه إلى التعاون أو الصراع أو الحياد، وهذه النظريات في مجملها تحاول أن تجيب على السؤال لماذا؟⁽⁴⁸⁾ والباحث في هذه الدراسة يرى أنه من الممكن طرح مجموعة من الفرضيات في سياق العلاقة بين فلسفة العلم التي تتبناها الدراسة ونظريات السياسة الدولية وهي كالتالي:

1. ترى الدراسة أن النظرية التي تحتوي على فرضيات واضحة ومحددة - سواء كانت هذه الفرضيات استنتاجية أو استقرائية - وتدعمها أدلة وبراهين تستند إلى معطيات الواقع تكون في الغالب نظرية ذات قدرة أفضل في تفسير سلوك الدولة في المجال الدولي وبالتالي تفسير السياسة الدولية.

2. ترى الدراسة أن النظرية التي تكون ذات منفعة لبقاء الدولة وقوتها بحيث تبناها أو يتبناها صانع القرار، تكون غالباً أفضل في تفسير سلوك الدولة في المجال الدولي وبالتالي تفسير السياسة الدولية. ويمكن معرفة السياسة التي تبناها أو يتبناها صانع القرار بدراسة المعطيات والوقائع لسياسات الدول العظمى أو الكبرى في المنطقة ومن ثم تحديد النظرية - ولو بشكل تقريبي - التي تتسق مع هذه السياسات الدولية.

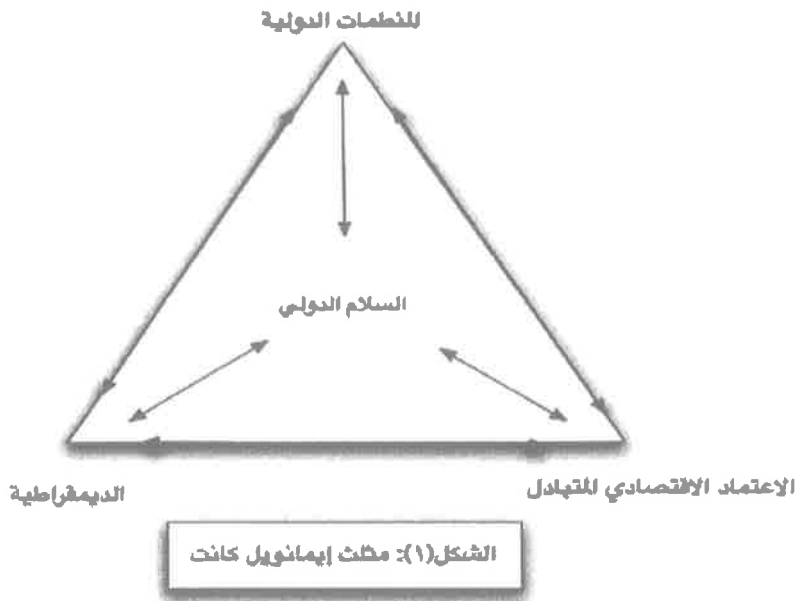
3. ترى الدراسة أن النموذج الواقعي في السياسة الدولية وخاصة النظرية الواقعية الكلاسيكية الجديدة Neo-Classical Realism Theory هي الأقرب لأن تكون الأفضل في تفسير السياسة الدولية.

وفيما يلي يطرح الباحث أهم ثلاث نظريات في حقل السياسة الدولية وهي: النظرية الليبرالية Liberalism Theory، والنظرية الواقعية Realism Theory، والنظرية البنائية Constructivism Theory، وتتم مناقشة أهم المسلمات والمتغيرات التي تقوم عليها كل نظرية، ومدى اتساقها مع فرضيات الدراسة من عدمه.

النظرية الليبرالية Liberalism Theory:

بدأ الطرح الليبرالي على يد مفكرين كبار من أمثال هيغوفروتشيوس (Hugo Grotius)، وجون لوك (John Locke)، وإمانويل كانت (Immanuel Kant). وقد أكد إيمانويل كانت على أن الجمهورية الدستورية التي يحكمها القانون وتتعامل مع الدول الأخرى في إطار القانون الدولي سوف تعزز التعاون والسلام بين هذه الدول القائمة على حكم القانون. إن السلام بالنسبة لكانت

ليس عملية مثالية وإنما هي نتاج تصرف عقلائي من الدولة بحيث تبحث عن مصالحها الذاتية ولكن في إطار يعزز السلام الدولي. ولذا فإن منظري الليبرالية بعد «إيمانويل كانت» يعتقدون أن الصراع والحرب يمكن تجاوزهما أو تخفيفهما عن طريق إحداث تغيير في البنية السياسية المحلية والبنية السياسية الدولية. ويختلف كانت مع الواقعيين بتأكيدهم على أن الحكومات الديمقراطية، والاعتماد الاقتصادي المتبادل، والقانون والمنظمات الدولية لديها الوسائل والإمكانات لتجاوز المعضلة الأمنية security dilemma للنظام الدولي، وهذا يمكن ملاحظته اليوم من خلال تجربة الاتحاد الأوروبي، والتحالفات العسكرية الدولية.



وهذه المتغيرات التي يطرحها إيمانويل كانت يرى أنها تؤثر في النظام الدولي بطريقة دائرية بحيث يعزز كل منها السلام والأمن الدولي، وهذا يتضح من خلال مثلث كانت في الشكل السابق رقم (1). فعلى سبيل المثال، من السهل تعزيز الممارسات الديمقراطية في بيئة يسودها السلام والأمن، في حين عندما يكون هناك صراع بين عدة دول في النظام الدولي فإنه من الصعب انتقاد الحكومة وتعزيز الممارسات الديمقراطية في هذه الدول. كما أن هناك علاقة وثيقة للغاية بين التجارة الدولية والأمن الدولي، فليس هناك استعداد لدى رجال الأعمال أن يتاجروا في دولة يشكون في استقرارها السياسي أو تكون متورطة في نزاعات داخلية أو خارجية. وتُظهر المنظمات

الدولية فاعلية وتأثيراً كبيراً عندما تكون العلاقات بين الدول يسودها الأمن والاستقرار.⁽⁴⁹⁾ لقد أثرت الليبرالية في كل المجتمعات الصناعية الحديثة، فقد نادت بدور محدود للحكومة، وباتباع العقلانية العلمية. وأكدت على أن الفرد لابد أن يكون حراً من تعسف السلطة الحاكمة، وعلى أن يُحكم المجتمع بناء على القانون وليس بناء حكم الفرد والطبقة الأرستقراطية. وتنادي الليبرالية بالديمقراطية كنوع من الحكم الرشيد، وبالحرية السياسية، وبالمساواة أمام القانون. كما أن مبادئ الليبرالية تدعو إلى السوق الحرة في الداخل والخارج وإلى خلق الجو المناسب للمنافسة بين الأفراد في تحقيق تطلعاتهم المادية والمعنوية. وهذه المبادئ الليبرالية الغربية كان لها أثر كبير في حياة المجتمعات الغربية وامتدت من خلال وسائل عديدة منها عولمة الاقتصاد الدولي، ووسائل الإعلام المؤثرة، وغيرها من الوسائل لتصبح بذلك الليبرالية إحدى أهم الأيدولوجيات المؤثرة في العالم اليوم. ولقد كان لسقوط الاتحاد السوفييتي في بداية التسعينيات أثر كبير في حقل السياسة الدولية حيث تحولت كثير من الدول في أمريكا اللاتينية، وأفريقيا، وجنوب شرق آسيا، إلى النظام الديمقراطي الليبرالي، مما عزز من قوة النظرية الليبرالية في تلك الفترة. ويرى الليبراليون أن السلام هو الأصل في علاقات الناس والدول، وأن قوانين الطبيعة تحث على التناغم والانسجام والتعاون وليس هناك شيء في طبيعة الإنسان تدفعه نحو الصراع والحرب. ولذا نجد كبار منظري الليبرالية من أمثال روسو Rousseau، وكانت Kant، وكوبدن Cobden، وشومبتر Schumpeter، وديول Doyle، يؤكدون على فكرة أساسية هي أن الحروب ليست إلا نتاج للدول العسكرية والدول غير الديمقراطية والتي تبحث عن مصالحها الخاصة والضيقة.⁽⁵⁰⁾

تقوم النظرية الليبرالية على أن تعزيز الحرية سوف ينتج عنه السلام الداخلي والخارجي، لذا نجد الرئيس رونالد ريجان في خطابه لمجلس العموم البريطاني عام 1982، يؤكد على أن الحكومة التي أسست على احترام الحريات الفردية سوف تتصرف بطريقة تحفظ حقوق الأفراد والسلام الداخلي، وسوف تكون سياستها الخارجية سلمية. وبعد سقوط الاتحاد السوفييتي في نهاية الثمانينيات، جعل الرئيس الأمريكي كلينتون في بداية التسعينيات توسيع الديمقراطية في العالم أحد المبادئ التي تقوم عليها سياسته الخارجية. وهكذا تستمر الأطروحة الليبرالية لتؤكد على أن الدول الليبرالية التي تقوم على احترام حقوق الأفراد، والمساواة أمام القانون، واحترام حرية التعبير والحريات المدنية الأخرى، واحترام الملكية الخاصة، واحترام الهيئات المنتخبة

الممثلة للشعب، هي في الأساس دول ترفض الحروب. ويختلف المنظرون الليبراليون تبعاً لاختلاف افتراضاتهم حول النظام الدولي، والمجتمع المحلي، والطبيعة البشرية. ولذلك نستطيع أن نفرق بين المنظرين الليبراليين بالاعتماد على الصورة الأولى (Image 1) والتي تمثل الطبيعة البشرية (human nature)، والصورة الثانية (Image 2) والتي تمثل المجتمع المحلي (domestic society)، والصورة الثالثة (Image 3) والتي تمثل النظام الدولي (international system)، حيث يركز كل منظر على صورة من هذه الصور ويشير إلى أسباب داخل هذه الصورة تشرح سلوك الدولة في المجال الدولي. فعلى سبيل المثال، يركز جون لوك على الصورة الأولى ويرى أن احترام حقوق وحريات الإنسان تنعكس إيجاباً على النظام الدولي. في حين يرى جوزيف شومبيتر Joseph Schumpeter وغيره من الفلاسفة الاقتصاديين أن الصورة الثانية والتي تركز على المجتمع المحلي وبنيته السياسية والاقتصادية هي الأساس في تفسير وتوجيه سلوك الدولة في المجال الدولي. بينما يركز إيمانويل كانت على النظام الدولي - الصورة الثالثة - ويرى أن تفاعل الدول الليبرالية فيما بينها داخل النظام الدولي يخلق نظاماً دولياً آمناً بين هذه الدول.⁽⁵¹⁾

يرى أندرو مورافيسك Andrew Moravcsik أن النظرية الليبرالية تمثل برنامجاً علمياً متقدماً ومتطوراً وذلك بناء على الخصائص التي طرحها إمري لاکاتوش في فلسفته للعلم، حيث تضع النظرية الليبرالية العلاقة بين الدولة والمجتمع في المركز بالنسبة لفهم السياسة الدولية، ولذلك فإن النظرية الليبرالية ترى أن الأسباب الحقيقية حول سلوك الدولة في المجال الدولي ترجع إلى الدولة وعلاقتها بالمجتمع المحلي وبجميع القوى الموجودة داخل هذا المجتمع. وبناء على ذلك فإنه يمكن القول بأن مختلف النظريات الليبرالية التي تحاول تفسير السياسة الدولية تشترك في ثلاثة افتراضات أساسية three hard core assumptions هي:

1. الافتراض الأول يؤكد على أن اللاعبين الحقيقيين في السياسة الدولية هم أفراد عقلانيون وجماعات خاصة عقلانية تتحرك وتنظم نفسها بطريقة تخدم وتعزز مصالحها في المجال الدولي من خلال تأثيرها على سلوك الدولة.
2. الافتراض الثاني يؤكد على أن الدولة أو الدول في النظام الدولي هي عبارة عن فرع للمجتمع المحلي domestic society وهذه الدولة أو الدول تحاول بشكل عقلاني أن تحقق مصالح هذا المجتمع المحلي من خلال سياستها الخارجية.
- الافتراض الثالث يؤكد على أن سلوك الدولة في المجال الدولي أو سياستها الخارجية

تخضع لخيارات وتفضيلات preferences الدولة حول المسألة التي تتعامل معها الدولة. وبالتالي فإن النظرية الليبرالية تركز على توزيع الخيارات distribution of preferences من أجل تفسير سلوك الدولة في المجال الدولي، في حين تركز النظرية الواقعية على توزيع القدرات distribution of capabilities ، وتركز النظرية المؤسسية على توزيع المعلومات distribution of information. ويشير أندرو مورافيسك إلى أن استخدام فلسفة العلم لإمري لأكاتوش لدراسة نظريات السياسة الدولية وتقييم مدى العلمية والتقدم الذي أحرزته كل نظرية في مجال تفسير السياسة الدولية هو أمر هام ونافع لتقدم نظريات الحقل، إلا أن الفلسفة البراغماتية والتي تقوم على وجود مشكلة والبحث لها عن حل هي فلسفة العلم الأنسب لتقييم نظريات السياسة الدولية.⁽⁵²⁾

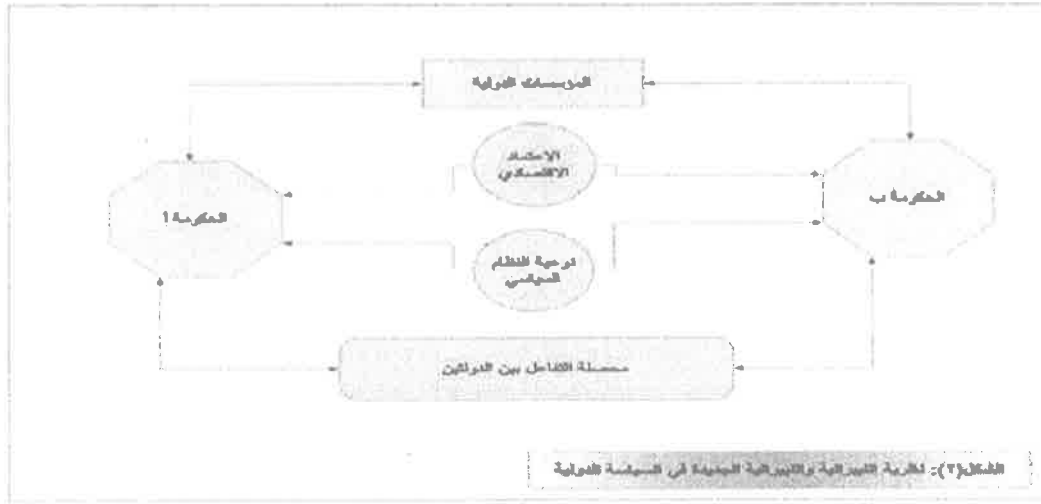
إن السؤال الأساسي بالنسبة للنظرية الليبرالية الجديدة Neoliberalism أو كما تسمى أحياناً الليبرالية المؤسسية الجديدة Neoliberal Institutionalism يركز على الكيفية التي من خلالها يمكن تحقيق التعاون بين الدول واللاعبين الآخرين المؤثرين في النظام الدولي. وترى الليبرالية الجديدة أن تطور المؤسسات الدولية الرسمية وغير الرسمية في القرن العشرين جعلت التعاون بين الدول ممكناً ومثمراً خلافاً لما كانت عليه الحال في الماضي، وقد أصبحت هذه المؤسسات الدولية تلعب دوراً مؤثراً وفاعلاً في السياسة الدولية.⁽⁵³⁾

نتيجة للتحديات والانتقادات التي وُجّهت للنظرية المؤسسية Institutional Theory الليبرالية منذ ثمانينيات القرن العشرين وخاصة من قبل الواقعية الجديدة لـ كينيث والتز، فإن النظرية ومن خلال المراجعة والمناقشة تؤكد على أنها تقبل الافتراضات الأساسية للواقعية الجديدة وهي:

1. تمثل الدولة اللاعب الأساسي في السياسة الدولية،
2. تتصرف الدولة بشكل عقلاني يبحث عن زيادة الربح وتقليل الخسارة،
3. تسعى الدولة لتحقيق مصالحها بشكل أناني وخاصة مصلحة البقاء survival،
4. تعمل الدولة في عالم فوضوي anarchy لا توجد به حكومة عالمية. وفي الجانب الآخر، لا تتفق الليبرالية المؤسسية مع النظرية الواقعية حول تأثير هذه الفوضوية حيث إن هذه الفوضى لا تصل إلى حد الفوضى العارمة التي تجعل التعاون بين هذه الدول مستحيلاً في ظل وجود المؤسسات الدولية. ومن الأمثلة على ذلك وجود تعاون كبير بين دول العالم في مجالات عدة مثل الاقتصاد الدولي، والأمن الدولي ومن خلال مؤسسات دولية مثل منظمة التجارة العالمية

WTO، وصندوق النقد الدولي IMF، والاتحاد الأوروبي EU، وحلف الناتو NATO. وقد مثل هذا التعاون واستمراره وتوسعه في كثير من مناطق العالم بعد سقوط الاتحاد السوفييتي مفاجأة كبيرة لأنصار النظرية الواقعية. وتُعرف النظرية المؤسسية هذه المؤسسات على أنها منظمات حكومية وغير حكومية تقوم على قوانين وممارسات واضحة تخضع لها الدول المشاركة فيها لما ترى من المنفعة فيها. وما تضيفه النظرية المؤسسية كمعلومة أو حقيقة جديدة في بنية النظرية هو أن تبادل المعلومات بين الدول فيما يتعلق بتصرفاتها في مجال السياسة الدولية هو أمر نادر، إلا أنه أصبح ممكناً وحقيقياً من خلال المؤسسات الدولية التي تساعد وتنقل هذه المعلومات بين اللاعبين الدوليين بطريقة تعزز التعاون بين هذه الدول. ومع هذا فإن الواقعيين من أمثال كينيث والتز، وروبرت قلبن، وجون ميرشايمر⁽⁵⁴⁾ وغيرهم يشيرون إلى أن هذا التعاون مرتبط بحسابات القوة وتوزيعها بين اللاعبين المؤثرين في الساحة الدولية وبالمصلحة المتحققة للدولة من هذا التعاون، ويرون أن النظرية المؤسسية أو النظرية الليبرالية الجديدة neoliberalism تهمل اعتبارات القوة في طرحها، وهذا اعتراض فيه وجهة وقوة. وقد أشار مجموعة من المنظرين (وخاصة الواقعيين) إلى أن المؤسسات الدولية هي من صنع الدول الكبرى لتحقيق مصالحها، ولذلك فهي لا تمثل متغيراً مستقلاً خارجاً عن بنية النظام الدولي وإنما هي متغير داخلي endogenous ناتج عن فعل الدول الكبرى؛ لذا لا يقدم هذا المتغير قدرة تفسيرية كبيرة مستقلة عن الدولة، وهذا الاعتراض صحيح ويضعف النظرية المؤسسية الليبرالية، ويحتاج المنظرون الليبراليون الجدد أن يجدوا مخرجاً وحلاً لهذا الاعتراض حتى لا يصبح نموذجهم النظري متقهقراً كما أشار إلى ذلك لاكاتوش⁽⁵⁵⁾. وفي سياق فرضيات الدراسة، يرى الباحث أن المتغيرات التي تطرحها النظرية الليبرالية، (انظر الشكل رقم 2)، لتفسير سلوك الدول في المجال الدولي سواء المؤسسات الدولية، أو الاعتماد الاقتصادي المتبادل، أو النظام الديمقراطي لا تحتوي على فرضيات واضحة ومحددة وتدعمها وقائع ثابتة. فعلى سبيل المثال، تشير مجموعة من الباحثين إلى أن الدول الديمقراطية لا تحارب بعضها البعض، وأن هناك علاقة إحصائية قوية بين الديمقراطية والسلام، إلا أن هذا لا ينفي (تاريخياً) أن هناك دولاً ديمقراطية حاربت بعضها البعض⁽⁵⁶⁾، كما أن تبني الطرح الليبرالي لتعزيز التعاون بين الدول في النظام الدولي وتعزيز دور المؤسسات الدولية ونشر الديمقراطية هو في أغلبه يخضع لسياسات الدول العظمى ومصالحها. فعلى سبيل المثال لم تستمع أمريكا لمجلس الأمن في عام 2003م وغزت العراق، وما هي اليوم

تستمع لمجلس الأمن فيما يخص الأزمة السورية، فهل تستطيع أن تفسر النظرية الليبرالية لنا لماذا؟ لماذا تنشر الولايات المتحدة الأمريكية قواعدا عسكرية حول العالم منذ نهاية الحرب العالمية الثانية وإلى اليوم مع أن كثيرا من شعوب هذه الدول غير راغبين في هذه القواعد العسكرية؟ لماذا أسقطت أمريكا حكومة مصدق في إيران والتي كانت تمثل إرادة الشعب؟ ولماذا حاصرت الدول الديمقراطية الغربية حكومة حماس الديمقراطية عام 2005م؟ لماذا لا يستطيع المدعي العام لمحكمة العدل الدولية - والتي تمثل القانون الدولي - محاكمة أي جندي أمريكي متهم بجرائم حرب، في حين يستطيع محاكمة رئيس دولة كالسودان؟ لماذا لا تتم محاصرة روسيا-بوتين التي تمردت على الغرب واحتلت جزءا من الأراضي الجورجية؟ كل هذه الاسئلة وغيرها كثير تُشير في حين محاولة الإجابة عليها على أن اعتبارات القوة وخاصة القوة العسكرية هي التي تلعب دورا كبيرا في توجيه سلوك الدولة في المجال الدولي.



النظرية البنائية Constructivism Theory:

خلال الثمانينيات، احتدم النقاش بين منظري الواقعية الجديدة والليبرالية الجديدة حول النظرية الأنسب لتفسير السياسة الدولية بشكل عقلاني وعلمي، في حين كان انصار النظرية النقدية Critical Theory يرون أن كلتا النظريتين لا تستطيعان أن تقدما تفسيراً صحيحاً للسياسة الدولية من خلال المنهج العقلاني. وبعد نهاية الحرب الباردة برز الطرح البنائي منافساً ومنتقداً لعقلانية النظرية الواقعية والنظرية الليبرالية في تفسيرها

للسياسة الدولية، ومتفوقاً على النظرية النقدية التي لم تقدم تحليلاً واضحاً للسياسة الدولية. والطرح البنائي يركز على أهمية القيم والأشياء المعيارية غير المادية وكذلك المادية في تكوين هوية اللاعب الدولي ومن ثم التأثير في الفعل السياسي للاعب الدولي؛ وبالتالي فهناك علاقة تفاعلية تبادلية بين اللاعب أو الفاعل agent والبنية structure بحيث يؤثر كل منهما في الآخر.⁽⁵⁷⁾ وقد بدأت أصوات أكاديمية داخل حقل السياسة الدولية تطالب بالنظر في البعد الاجتماعي والحركات الاجتماعية ودورها في الحرب الباردة، وتشير إلى سقوط الاتحاد السوفييتي في نهاية الثمانينيات وفشل النظريات المسيطرة في الحقل وخاصة النظرية الواقعية في التنبؤ بهذا السقوط. لذلك انتقدت النظرية البنائية Constructivism التركيز على البعد المادي في فهم السياسة الدولية، وأكدت على أهمية البعد الاجتماعي في فهم السياسة الدولية مع تفاوت في الطرح بين الفروع المختلفة داخل النظرية البنائية.⁽⁵⁸⁾

إن هناك انقساماً داخل النظرية النقدية الدولية critical international theory وحيث إن النظرية البنائية تمثل امتداداً للنظرية النقدية فإن انصار النظرية البنائية ينقسمون إلى حديثين modernists، وما بعد الحديثين postmodernists ومع هذا فإنهم جميعاً يطرحون ثلاث مسلمات انطولوجية أساسية حول الحياة الاجتماعية social life يرون أنها يمكن أن تشرح السياسة الدولية أفضل من النظريات العقلانية المنافسة، وهذه المسلمات هي:

1. تشكل وتصوغ البنية structure سلوك اللاعب على المستوى الاجتماعي والسياسي وهذا ينطبق على الأفراد والدول، وتؤكد البنائية على أهمية القيم والعادات والثقافة في تشكيل هوية اللاعب ومن ثم التأثير على سلوكه.
2. يؤكد البنائيون على أن البنية غير المادية تؤثر بشكل كبير في هوية الدولة وبالتالي تؤثر في تحديد مصالح interests الدولة. إن ما يهم البنائية هو معرفة العملية التي تم من خلالها تحديد وتكوين مصالح الدولة، ولمعرفة ذلك فإن البنائية تركز على الهوية الاجتماعية social identity للأفراد والدول.
3. يؤكد البنائيون أن البنية والفاعل المكون لهذه البنية، كل منهما يؤثر ويشكل الآخر؛ فاللاعبون الدوليون يشكلون البنية الدولية من خلال ممارساتهم وأفعالهم، وهذه البنية تؤثر في هؤلاء اللاعبين.⁽⁵⁹⁾ ويشير الكسندر وينت Alexander Wendt إلى أن هناك

اختلافات بين منظري البنائية إلا أنهم يتحدثون في افتراضين أساسيين هما:

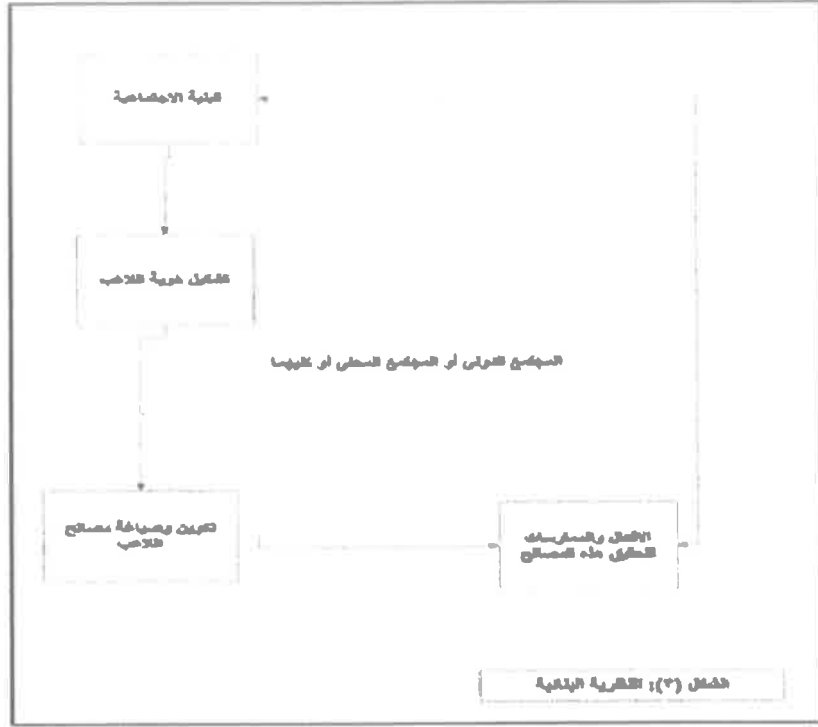
1. إن البنية الأساسية للسياسة الدولية هي البنية الاجتماعية وليست المادية.
 2. هذه البنية الاجتماعية تشكل هوية اللاعب ومصالحه وليس فقط سلوكه.
- والبنية الاجتماعية تتكون من ثلاثة عناصر هي: المعلومات المشتركة، والمصادر المادية، والممارسات.⁽⁶⁰⁾

إن فكرة أن السياسة الدولية أو العلاقات الدولية هي عبارة عن بناء اجتماعي أو تم بناؤها اجتماعياً Socially Constructed هي فكرة بسيطة وواضحة. فعلى سبيل المثال، يوجد الخشب في الطبيعة ويمكن للإنسان أن يأخذ هذا الخشب ويصنع منه بيتاً، أو بندقاً، أو آلة موسيقية، أو غير ذلك من الأدوات. هذه الأدوات التي تمت صناعتها وصياغتها عن طريق الفعل الإنساني لم تصبح خشباً فقط بل أخذت اسماً جديداً وأصبحت تُستخدم في سياق معين ولها معنى، ودلالات، وغرض داخل هذا المجتمع. كذلك الظاهرة الاجتماعية مثل الدولة، والتحالفات، والمؤسسات الدولية، والنظام الدولي، كلها نتاج الفعل الإنساني وما يحمله من تاريخ، وثقافة، وسياسة، وبالتالي فإن السياسة الدولية هي نتاج التفاعل الإنساني داخل المجتمع الدولي. وقد أكدت البنائية على أهمية العادات والقيم والقوانين، واللفة، والأفكار في فهم وتفسير السياسة الدولية، وتشير إلى أن الفكر الجديد لجورجا تشوف كان أحد أهم الأسباب في نهاية الحرب الباردة. والنظريات العقلانية في السياسة الدولية مثل الواقعية والليبرالية تتبنى انطولوجيا فردية ترى فيها أن الفرد العقلاني ممثلاً في الدولة هو وحدة التحليل الأساسية في السياسة الدولية. بينما تتبنى النظرية البنائية انطولوجيا اجتماعية ترى فيها أن المجتمع بما يحتويه من أفراد ودول وتاريخ وثقافة وقيم هو وحدة التحليل الرئيسية في السياسة الدولية. ويؤكد العقلانيون على أن البنية Structure هي نتاج للصراع بين الدول على المقدرات المادية وبالتالي فإن هذه البنية المادية هي التي تقيد وتحدد سلوك الدولة في المجال الدولي، في حين يعترف البنائيون بأهمية العناصر المادية في هذه البنية إلا أنهم يؤكدون على أن هذه البنية لا تقيد فقط سلوك اللاعبين وإنما تشكل هوية اللاعبين constitute the identity of actors.⁽⁶¹⁾

يرى أونوف Onuf أن الطرح البنائي لا يمثل نظرية بقدر ما يمثل مدخلاً أو طريقة لفهم ودراسة العلاقات الاجتماعية، بينما يؤكد الكسندر وينت Alexander Wendt على وجود

نظرية اجتماعية لفهم السياسة الدولية في كتابه Social Theory of International Politics. إلا أن الكسندر وينت في بنائه لنظريته الاجتماعية قبل ببعض مسلمات الفلسفة الوضعية والواقعية العلمية والتي تختلف تماماً عن المسلمات التي يقوم عليها الطرح البنائي، وبالتالي فهناك عدم تجانس في بنية النظرية.⁽⁶²⁾ ويشير وينت في كتابه إلى أن الفوضوية anarchy التي تعتمد عليها النظرية الواقعية البنيوية كأحد أهم المتغيرات لا تحمل أي منطق يعين على تحليل سلوك الدولة، وهذه الفوضوية المزعومة هي عبارة عن ثقافة يتم تداولها في النظام الدولي وتصنع منها الدولة ما تشاء. لكن الواقعيين يرون بأن وينت لم يكن عميقاً في تحليله للنظرية الواقعية ليدرك أهمية عدم الثقة بين الدول وأن كل دولة لا تعرف ماذا تريد الدولة الأخرى، حتى وإن كانت كل دولة تسعى لزيادة قوتها من أجل الحفاظ على أمنها، من ضمن أن الدولة الأقوى لن تهاجم الدولة الأضعف. لذلك يرى الواقعيون أن توزيع القوة بين الدول هو متغير حاسم في تفسير سلوك الدولة والسياسة الدولية. يضاف إلى ذلك أن الكسندر وينت لم يقدم امبريقياً ما يدعم طرحه حول أهمية الثقافة والقيم المتبادلة في النظام الدولي كمتغير أساسي في تفسير السياسة الدولية. كما أنه لم يقدم تعريفاً دقيقاً وواضحاً لما يعنيه بالثقافة، وأهم ذلك دور المتغيرات الداخلية لكل دولة والتي تلعب دوراً مهماً في توجيه سياستها الخارجية.⁽⁶³⁾

وفي سياق فرضيات الدراسة، يرى الباحث أن النظرية البنائية تطرح متغيرات ذات أهمية في تحليل السياسة الدولية إلا أن هذه المتغيرات عامة وبعضها يعترضه الغموض انظر الشكل رقم (3). فعلى سبيل المثال، تشير النظرية إلى أهمية متغير الهوية في تحديد سلوك الدولة في المجال الدولي، ومع الاعتراف بأهمية هذا المتغير في سلوك الدولة إلا أن النظرية لم تناقش عناصر الهوية ذات الأهمية في توجيه سياسة الدولة، ثم هوية من التي ينبغي التركيز عليها؟ هوية المجتمع ككل أم هوية صنّاع القرار؟ وكيف يمكن قياس عناصر هذه الهوية ومعرفة مدى تأثيرها في سياسة الدولة؟ كما أن مفهوم البناء الاجتماعي للإنسان والدول مع جاذبيته وأهميته إلا أنه مفهوم عام وغامض وقد يكون من الصعب دراسته واقعياً ومعرفة تأثيره بشكل دقيق. وبالتالي فإن النظرية البنائية بناء على الفرضيات التي تتبناها الدراسة تبدو ضعيفة في تفسير سلوك الدولة في المجال الدولي.



النظرية الواقعية Realism Theory:

إن النظرية الواقعية هي النظرية المسيطرة في الحقل، وأغلب الباحثين في السياسة الدولية هم واقعيون أو يميلون إلى الواقعية. كما أن أغلب المفاهيم والفرضيات والظواهر التي تمت دراستها في أبحاث متعددة هي ذات علاقة وثيقة بالنظرية الواقعية. كما أن النظرية الواقعية هي أقدم نظرية في السياسة الدولية وقد حفزت مجموعة من التخصصات الواعدة مثل نظرية اللعبة game theory، علم النفس السياسي political psychology، والاقتصاد السياسي political economy. ومع هذا فإن الأساس الفلسفي للنظرية الواقعية بدءاً من ثيوسيديدس Thucydides، وميكافيللي Machiavelli، وهوبز Hobbes، وروسو Rousseau يعتره شيء من الغموض. هناك من يحاول أن يختصر الفلسفة الواقعية بالقول إنها فلسفة القوة. وفي الجانب الآخر هناك من يصنف ويفرق بين الطرح الواقعي فيشير إلى الواقعية التقليدية أو الكلاسيكية لمورقينثاو والتي تعتمد على دراسة وفهم تاريخ السياسة الدولية، بينما الواقعية الجديدة أو الواقعية البنوية والتزكز على الطريقة العلمية الإحصائية والعقلانية ذات البعد الاقتصادي. كما أن كل فيلسوف من فلاسفة الواقعية يطرح افتراضات وطريقة لفهم السياسة الدولية تختلف إلى حد

كبير عن الآخرين. فعلى سبيل المثال، ثيوسيديدس يركز على أن العلاقة بين الدول يسيطر عليها حالة الحرب والخوف من الدول الأخرى ويبني تفسيره استناداً على التاريخ البشري، في حين واقعية ميكافيللي تنطلق من الانسان وطبيعته الأنانية الباحثة عن القوة لينسحب ذلك على المجتمع والدولة وعلاقتها بالدول الأخرى.⁽⁶⁴⁾

يعتبر هانز مورقينثاو (Hans Morgenthau)، المؤسس الحقيقي للنظرية الواقعية الكلاسيكية في العلاقات الدولية، وقد استجاب مورقينثاو لمطالب إدوارد كار⁽⁶⁵⁾ بإيجاد نظرية علمية واقعية تستطيع أن تفسر سلوك الدولة في النظام الدولي. فقد كتب مورقينثاو كتابه الكلاسيكي في الحقل "السياسة بين الدول: الصراع من أجل القوة والسلام"، بعد نهاية الحرب العالمية الثانية من أجل أن يبين بعض المسلمات العلمية حول السياسة الدولية والمبنية على ملاحظة الواقع وليس على أفكار مجردة، ولكي يوضح لصانع القرار الأمريكي الخيارات التي ينبغي اتخاذها من أجل تحقيق سياسة خارجية ناجحة خلال الحرب الباردة. ويشير مورقينثاو إلى مجموعة من المبادئ الرئيسية التي تشكل نظريته الواقعية، وهي:

1. يسيطر على السياسة والمجتمع القانون الموضوعي للطبيعة البشرية. والطبيعة البشرية وخاصة في السياسة الدولية تتميز بالأنانية والحرص على مصالحها الذاتية.
2. العامل الرئيسي في النظرية الواقعية هو مفهوم المصلحة، والمصلحة يمكن تعريفها بأنها القوة، فرجال الدولة يفكرون ويتحركون بناء على المصلحة والتي تعني القوة.
3. تفترض الواقعية بأن مفهوم القوة مفهوم موضوعي وعالمي، وهذا لا يعني بأن مكونات القوة سوف تبقى ثابتة عبر الزمان والمكان، ولكنها نتاج البيئة الثقافية والسياسية. وبالتالي فإن القوة تتكون من أي شيء يخلق ويحافظ على سيطرة رجل على رجل آخر.
4. يدرك الواقعيون بأن الأفعال السياسية قد لا تتطابق مع أخلاقيات المجتمع الدولي، وذلك لأن الأفعال السياسية الناجحة أو السياسة الخارجية الناجحة تحتاج في بعض الأحيان إلى أن لا تلتزم بهذه الأخلاقيات.
5. ترفض الواقعية أية تبريرات أخلاقية للأفعال السياسية في مجال السياسة الدولية.
6. هناك اختلاف حقيقي وجوهري بين المدرسة الواقعية والمدارس الفكرية الأخرى، فالمدراس الفكرية الأخرى مثل المثاليون أو الأخلاقيون قد يسألون: هل هذه السياسات تتوافق والمبادئ الأخلاقية؟ بينما يسأل الواقعيون: كيف ستؤثر هذه السياسات على قوة الدولة؟.

ويرى مورقينناو بناء على مسلماته النظرية السابقة بأن قيادات أية دولة سوف تبحث عن زيادة قوتها أو المحافظة عليها وذلك من خلال ثلاث طرق هي:

(1) المحافظة على الوضع القائم،

(2) تغيير الوضع القائم،

(3) استعراض القوة.⁽⁶⁶⁾

ويرى كينيث والتز Kenneth Waltz مؤسس النظرية الواقعية الجديدة Neo-Realism أو الواقعية البنيوية Structural Realism بأن النظرية النظامية التي تستطيع أن تشرح السياسة الدولية تقوم على مجموعة من المبادئ هي:

1. النظام السياسي الدولي يختلف تماماً عن النظام الاقتصادي الدولي، والنظام الاجتماعي الدولي، وغيرها من الأنظمة فهو يمثل نظاماً مستقلاً محدد المعالم.

2. النظام يتكون من بنية ووحدات متفاعلة، فلا بد من التفريق بين مستوى البنية ومستوى الوحدات وعدم الخلط بينهما. والمقصود ببنية النظام السياسي الدولي هو موقف وتموضع هذه الوحدات (الدول) فيما بينها، أي الطريقة التي تترتب بها هذه الوحدات كل منها مقابل الأخرى. بحيث تحدد البنية ترتيب وموقع الأجزاء المختلفة للنظام.

3. يمكن وصف بنية النظام السياسي الدولي بأنها بنية فوضوية ليس بها سلطة مركزية، وبالتالي فكل دولة تساعد نفسها بنفسها فليس هناك حكومة عالمية تستطيع الدولة اللجوء إليها عند الحاجة.

4. تفترض النظرية أن المحرك الرئيسي لأية دولة داخل هذه البنية الفوضوية هو البحث عن البقاء والأمن (survival).

5. كل هذه الوحدات (الدول) داخل هذا النظام الفوضوي تقوم بنفس الوظائف إلا أنها تختلف من حيث توزيع القدرات فيما بينها (distribution of capabilities). وقوة كل دولة تضعها في موقع داخل هذا النظام الفوضوي، فالدول العظمى ليست كالدول الصغرى، ويمكن معرفة قوة كل دولة من خلال مقارنة قدرات كل دولة مع الدول الأخرى. ومع أنه قد يثار بأن قدرات الدولة من خصائص الوحدة وليست من خصائص النظام وهذا صحيح، إلا أننا نركز على توزيع القدرات بين هذه الوحدات وهذا التوزيع من خصائص النظام.

6. تتنافس الدول على مصادر القوة داخل هذا النظام الفوضوي ليس لأن القوة غاية في حد ذاتها وإنما لأنها تمثل الوسيلة الوحيدة للنجاة والأمن.

7. قوة الدولة وموقعها في النظام السياسي الدولي تعتمد على تميزها في كل القدرات التالية وليس في بعضها: حجم السكان، حجم الموقع الجغرافي، المصادر الطبيعية، القدرة الاقتصادية، القوة العسكرية، الاستقرار السياسي، القدرة التنافسية.⁽⁶⁷⁾

وقد ظهر العديد من المنظرين الواقعيين بعد كينيث والتز وكانت لهم إضافات وأطروحات نظرية مهمة مثل جون ميرشايمر، وجاك سنايدر، وستيفن فان فيرا وغيرهم كثير⁽⁶⁸⁾، إلا أن هذا البحث ليس مخصصاً لمناقشة النظرية الواقعية بجميع نماذجها المختلفة.⁽⁶⁹⁾

في تسعينيات القرن الماضي ظهر توجه جديد داخل المدرسة الواقعية يمكن تسميته الواقعية الكلاسيكية الجديدة (Neoclassical Realism)، والذي يوظف المتغيرات الخارجية والمتغيرات الداخلية في شرح سلوك الدولة في تفاعلها مع الدول الأخرى داخل النظام الدولي، كما أن هذا التوجه يستند في طرحه إلى النظرية الواقعية الكلاسيكية لمورقينثاؤ. ومنظرو هذا التوجه يجادلون بأن سلوك الدولة وسياساتها الخارجية تتأثر بشكل كبير وحاسم بموقعها داخل النظام الدولي، أي بما تمتلكه من مقدرات القوة المادية مقارنة بالدول الأخرى. إلا أن هؤلاء المنظرين يرون بأن تأثير مقدرات القوة المادية على السياسة الخارجية للدولة ليس مباشراً وهو أكثر تعقيداً مما يتصور، وذلك لوجود متغيرات وسيطة داخل الدولة لابد من إدخالها في عملية التحليل. وبشكل أكثر وضوحاً تعمل البنية السياسية المحلية المعقدة كمحول يوجه ويؤثر في سلوك الدولة واستجاباتها للمتغيرات الخارجية خاصة التغير في توزيع وتوازن القوة. وهذه الواقعية الكلاسيكية الجديدة يقودها مجموعة من المنظرين أمثال توماس كريستensen (Thomas Christensen)، آرون فريدبرغ (Aron Friedberg)، جاك سنايدر (Jack Snyder)، وليام ويلفورث (William Wohlforth)، راندل شويلر (Randall Schweller)، وفريد زكريا⁽⁷⁰⁾ (Faeed Zakaria). وفيما يلي يطرح الباحث نموذجين نظريين لمنظرين مهمين داخل النظرية الواقعية الكلاسيكية الجديدة، وذلك لكي يتسنى معرفة الأساس الذي تقوم عليه النظرية ومنهجيتها في دراسة ظاهرة السياسة الدولية.

يشير شويلر Schweller إلى أن هناك حالات في تاريخ السياسة الدولية كانت فيها دولة أو دول مهددة من عدو له قوة متنامية إلا أن هذه الدول المهددة لم تحاول أن توازن ضد قوة هذا

العدو من خلال التحالف أو من خلال زيادة قوتها العسكرية أو بعمل الأمرين معاً، وهذا ما يطلق عليه شويلر عدم الموازنة بالشكل المطلوب (underbalancing). هذا التصرف من قبل هذه الدول بعدم الموازنة ضد العدو يناقض تماماً إحدى نبوءات المدرسة الواقعية الجديدة أو الواقعية البنوية والتي تزعم أن الدولة المهددة من قبل دولة قوية سوف توازن ضدها باللجوء إلى التحالف مع دول أخرى أو بتطوير قدراتها العسكرية أو بالقيام بالأمرين معاً. فعلى سبيل المثال، لم توازن أية دولة من الدول العظمى ضد تهديدات فرنسا نابليون باستثناء بريطانيا، كما أنه في السنوات التي تلت عام 1930م لم توازن الدول العظمى مثل (بريطانيا، فرنسا، الاتحاد السوفييتي، الولايات المتحدة الأمريكية، إيطاليا، اليابان) ضد تهديدات ألمانيا النازية. ولكن حاولت الضعيفة منها أن تنحاز أو تركب عربة الدولة الأقوى (bandwagoned)، أو تمرر العبء والمسؤولية إلى دولة أخرى (buck-passed)، أو تسترضي وتهديء (appeased)، ألمانيا النازية. يضاف إلى ذلك أنه منذ ما يزيد على عقد من الزمان بعد سقوط الاتحاد السوفييتي وانتهاء مرحلة القطبية الثنائية لم يحدث في النظام الدولي أن حاولت دولة أو مجموعة من الدول أن توازن ضد القطبية الأحادية للولايات المتحدة الأمريكية. ويرى شويلر بأن الدولة سوف توازن ضد التهديد كما تتنبأ النظرية الواقعية الجديدة عندما تكون عملية صنع السياسة الخارجية وعلاقة الدولة بالمجتمع في هذه الدولة تمثل لاعبا موحدا غير متفكك. لكن عندما تكون الدولة منقسمة على مستوى النخبة وعلى مستوى علاقة الدولة بالمجتمع، وكذلك منقسمة على المستوى الاجتماعي، فإن هذه الدولة غير المتماسكة لا تستطيع - أو لا تريد القيادة فيها - أن توازن ضد تهديد الدول الأخرى. ويؤكد شويلر على أن طرحه هذا يتسق مع الواقعية الكلاسيكية الجديدة والتي ظهرت في بداية التسعينات مؤكدة على أن تأثير المتغيرات المستقلة الموجودة في النظام الدولي على سلوك الدولة وسياساتها الخارجية يتم فلترتها (filtered) من قبل متغيرات محلية وسيطة.⁽⁷¹⁾ وبناء على دراسته للحرب العالمية الثانية، يشير شويلر إلى أربعة متغيرات وسيطة كان لها دور كبير في فشل السياسة الخارجية للدول العظمى تجاه ألمانيا النازية وهي:

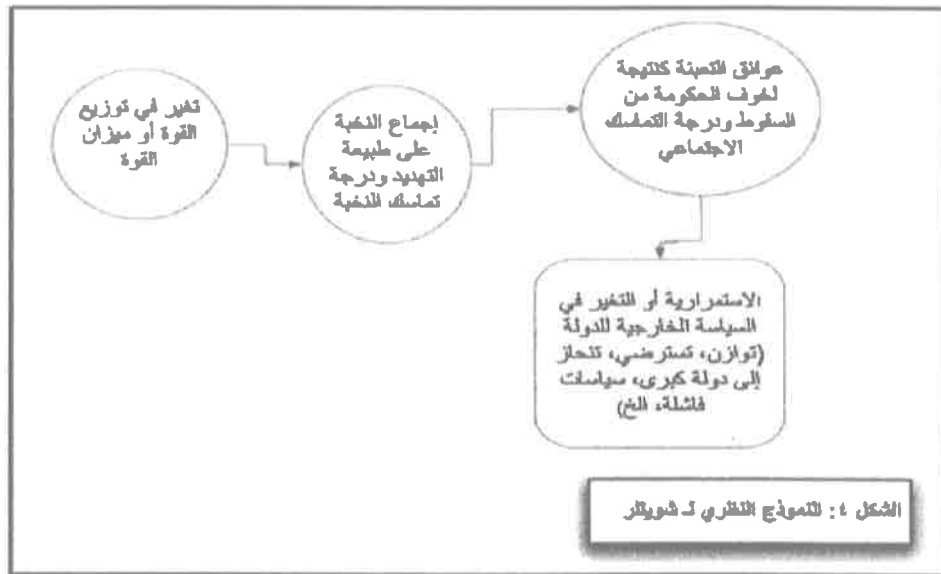
1. إجماع النخبة (elite consensus)، ويعني مدى الإجماع بين النخبة على حقيقة التهديد

الذي يواجهه الدولة وكيفية التعامل معه.

2. مدى التهديد بسقوط الحكومة أو النظام (government or regime vulnerability)،

ويعني مدى خوف الحكومة أو النظام في حالة استجابته لهذا التأثير الخارجي من سقوط

- الحكومة بيد المعارضين من الجيش، أو النخب السياسية، أو المجموعات الاجتماعية.
3. التماسك الاجتماعي (social cohesion)، ويعني مدى شرعية النظام السياسي ووجود قوانين تدير العملية السياسية يرضى بها الجميع سواء كان في السلطة أو خارجها.
4. تماسك النخبة (elite cohesion)، وتعني مدى تماسك النخبة الحاكمة وعدم حدوث تشظٍ واستقطاب داخل النخبة السياسية صانعة القرار بسبب انقسامات داخلية. وبالتالي يمكن تصوير النموذج النظري أو السلسلة السببية لشرح السياسة الخارجية للدولة في الشكل رقم (4).⁽⁷²⁾



وفي دراسة تنظيرية قيمة في إطار الواقعية الكلاسيكية الجديدة (neoclassical realism)، يشير جيفري تاليفيرو (Jeffrey Taliaferro)، إلى أن مجموعة من الدول العظمى خلال الثلاثمائة سنة الأخيرة مثل الصين، واليابان، والمانيا، وأمريكا واجهت تحديات خارجية لقوتها ونفوذها إلا أن استجابة هذه الدول العظمى لهذه التحديات لم تكن متماثلة. فقد نجحت بعض الدول في تجاوز هذه التحديات بينما فشلت دول أخرى في الاستجابة مما أدى إلى انهيارها. فلماذا نجحت دول في تجاوز هذه التهديدات بينما فشلت أخرى في ذلك؟ إن البحث عن إجابة لهذا السؤال داخل النظرية الواقعية الكلاسيكية قد يقودنا إلى بعض المتغيرات المتعلقة بقوة الدولة ولكن بطريقة غير واضحة ودقيقة، في حين أن الواقعية الجديدة تركز على المتغيرات في

النظام الدولي وتهمل المتغيرات داخل الدولة وبالتالي لا تقدم لنا الكثير في فهم الاستجابة المختلفة من قبل هذه الدول والتي واجهت تهديداً متماثلاً قادماً من خارج الدولة. ويمكن ملاحظة أن الواقعية الكلاسيكية تركز على المتغيرات داخل الوحدة (unit-level)، في حين تركز الواقعية الجديدة على المتغيرات داخل النظام الدولي (system-level)، وإذا اعتمدنا على إحدى النظريتين نواجه صعوبة في فهم وتحليل السياسة الخارجية المختلفة لهذه الدول بشكل دقيق وسليم. لذا، يجادل جيفري تاليفيرو أن الواقعية الكلاسيكية الجديدة والتي تربط بين متغيرات النظام الدولي والمتغيرات داخل الدولة تستطيع أن تجيب بشكل أفضل على مثل هذا التساؤل. يطرح تاليفيرو مجموعة من المسلمات النظرية المرتبطة بالواقعية الكلاسيكية الجديدة وذلك في سياق بنائه لنموذجه النظري الذي يمكن من خلاله فهم وتفسير السياسة الخارجية لهذه الدول. تؤكد المسلمة الأولى على أن المجموعات البشرية قد تتكون لأي سبب، إلا أن أحد أهم الأسباب الرئيسية في تكون المجموعة السياسية هو وجود عدو لهذه المجموعة، والخوف من هذا العدو على بقاء وحياة المجموعة. وتؤكد المسلمة الثانية على أهمية ودور التنافس بين المجموعات المختلفة داخل الدولة، وتأثير التأهيل الاجتماعي في صياغة وتكوين النظام السياسي الداخلي بما يحقق القدرة على التنافس والبقاء لهذا النظام. وتؤكد المسلمة الثالثة، وهي إحدى أهم المسلمات التي تقوم عليها الواقعية الكلاسيكية الجديدة، على أن المتغيرات في النظام الدولي وخاصة متغير توزيع القوة في النظام الدولي (power distribution)، يؤثر بشكل كبير في العملية السياسية الداخلية ومن ثم ينعكس هذا التأثير على عملية صنع السياسة الخارجية للدولة. أي أن المتغيرات الداخلية (unit-level variables)، تمثل متغيرات تابعة للمتغيرات المستقلة الموجودة في بنية النظام الدولي. وتؤكد المسلمة الرابعة على أنه لا يوجد محول مثالي (transmission belt)، يربط بين التوزيع النسبي للقوة في النظام الدولي وبين السياسة الخارجية للدولة. فهذا الحزام المحول والذي يشير إلى المتغيرات الداخلية للدولة يختلف باختلاف الدول وقدراتها الداخلية على جميع المستويات. وتشير المسلمة الخامسة إلى أن قوة الدولة (state power) تختلف من دولة إلى أخرى، والمقصود بقوة الدولة هو القدرة النسبية للدولة على استخراج المصادر والتعبئة لتحقيق سياسة خارجية ناجحة. وبناء على هذه المسلمات فإنه يمكن بناء النموذج النظري المتعلق بقدرة الدولة على استخراج المصادر (resource extraction model)، والقادر على تفسير السياسة الخارجية المختلفة لهذه الدول. يتكون هذا النموذج من متغير نظامي مستقل يمثل نسبة التهديد

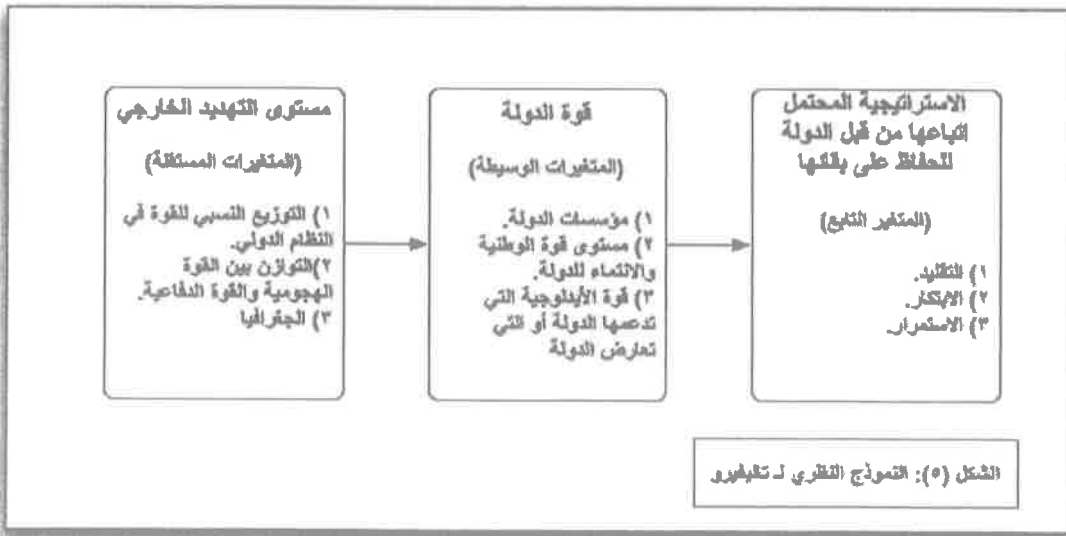
الذي تتعرض له الدولة من الخارج. وهذا التهديد هو نتيجة ثلاثة عوامل رئيسية هي: التوزيع النسبي للقوة في النظام الدولي، والتوازن بين القدرات الهجومية والقدرات الدفاعية، والعامل الجغرافي. ثم إن هذا التهديد يمر خلال متغير وسيط (intervening variable)، هو قوة الدولة، وهذه القوة تعتمد على ثلاثة متغيرات هي: مؤسسات الدولة، ومستوى الوطنية، ومستوى دعم أيولوجية الدولة أو معارضتها. والتفاعل بين المتغير المستقل والمتغيرات الوسيطة يؤثر على المتغير التابع، والذي يمثل نوع الاستراتيجية التي تتبناها الدولة من أجل الحفاظ على بقائها. وهناك ثلاث استراتيجيات تلجأ الدولة إلى إحداها للحفاظ على بقائها وهي:

(1) التقليد أو المحاكاة

(2)، (emulation) الابتكار أو الابداع

(3)، (innovation) الاستمرار في الاستراتيجية الحالية (persistence)،

انظر الشكل رقم (5). ثم إن هذا النموذج النظري - الذي يركز على قوة الدولة في استخراج وتعبئة المصادر - يفترض أن الدولة متماسكة من الداخل ولا تعاني من أزمة شرعية سواء على مستوى النخبة أو على مستوى المجتمع، وهذا في الغالب متحقق في الدول المتقدمة وليس في الدول النامية. وقد نجحت بعض الدول وفشلت أخرى في مواجهة التهديد الخارجي وذلك بسبب الاختلاف في مستوى قوة الدولة والعناصر المكونة لها.⁽⁷³⁾



وفي سياق فرضيات الدراسة، يرى الباحث أن النظرية الواقعية بشكل عام تطرح فرضيات واضحة تستند إلى عناصر محددة يمكن ملاحظتها وقياسها كعناصر القوة في نظرية والتز أو نظرية ميرشايمر وغيرهم من الواقعيين. ثم إن النظرية الواقعية وبالأستناد إلى تاريخ السياسة الدولية الحديثة أو المعاصرة هي في الغالب ما يستند إليه صنّاع القرار في الدول العظمى وغيرها من الدول، وهناك العديد من الأمثلة على ذلك فألمانيا النازية عندما صعدت عسكرياً واقتصادياً ولم يوازنها أحد اكتسحت أوروبا حتى تدخلت الولايات المتحدة الأمريكية في نهاية الحرب العالمية الثانية وهزمت ألمانيا وحلفاءها. وعندما صعدت العراق عسكرياً، احتلت الكويت في عام 1991م. واحتاجت دول الخليج وخاصة المملكة العربية السعودية لموازنة قوة صدام فلم يكن هناك سوى الولايات المتحدة الأمريكية صاحبة النفوذ والمصالح الاستراتيجية في المنطقة. وعندما قررت إدارة بوش الابن غزو العراق لتحقيق العديد من المصالح الاستراتيجية والعسكرية في المنطقة بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر لم تلتفت إلى مجلس الأمن ومعارضته للغزو. وركزت الصين في سياساتها التنموية خلال الثلاثين سنة الماضية على البعد الاقتصادي والبعد العسكري لتصبح اليوم إحدى الدول العظمى التي تخشاها الدول الغربية بما فيها الولايات المتحدة الأمريكية⁽⁷⁴⁾ وتتميز النظرية الواقعية الكلاسيكية الجديدة بأنها أكثر تحديداً ودقة في طرحها للمتغيرات ودراستها لحالات تاريخية أو معاصرة بشكل يجمع بين المتغيرات الخارجية والداخلية ذات الأهمية في التحليل بناء على معطيات الواقع والأدلة المرتبطة بحالة الدراسة. وفي ذات السياق، يؤكد راندل شويلر على أن الواقعية الكلاسيكية الجديدة حققت تقدماً في تفسير السياسة الدولية وخاصة تفسير السياسة الخارجية لكثير من الدول سواء أكانت حالات تاريخية أم معاصرة، وذلك لأن النظرية الواقعية الكلاسيكية الجديدة استطاعت أن تربط بين المتغيرات الخارجية في النظام الدولي والمتغيرات الداخلية على مستوى الدولة. وبذلك استطاعت أن تتعامل مع التعقيد الموجود في المتغيرات المتعددة وتداخلها بطريقة تحقق للنموذج الواقعي التقدم في تفسير السياسة الدولية من خلال الحقائق والأدلة المتوافرة سواء على المستوى الدولي أو المحلي⁽⁷⁵⁾ ومع هذا فإن هناك مجموعة من الباحثين يرون بأن النموذج الواقعي والتطورات التي حدثت بداخله لا تمثل تقدماً لهذا النموذج بقدر ما تمثل تراجعاً وتدهوراً للنموذج والواقعي ومحاولة من منظري الواقعية لترقيع نموذجهم باستخدام أفكار وفرضيات من نظريات أخرى.⁽⁷⁶⁾ والباحث يرى بأن الانتقادات الموجهة إلى النظرية الواقعية هي انتقادات يعترها كثير من الضعف

والتحيز، وعدم وضوح وفهم للفلسفة التي تبناها المنتقدون وهي فلسفة العلم لإمري لاكاتوش حيث كان هناك حماس ودعم لتطبيق فلسفة العلم لإمري لاكاتوش في تقييم نظريات السياسة الدولية في الثمانينيات والتسعينيات من القرن العشرين⁽⁷⁷⁾، إلا أن هذا الحماس بدأ يتراجع وذلك للغموض الذي يعتري فلسفة العلم لإمري لاكاتوش التي يحاول فيها تقييم البرامج البحثية. وفي هذا السياق، يشير روبرت كوهين إلى أنه ومن خلال المؤتمرات المتخصصة في تقييم نظريات حقل السياسة الدولية يتضح أن فلسفة العلم لإمري لاكاتوش لا تقدم إطاراً علمياً واضحاً لتقييم البرامج البحثية داخل الحقل. فعلى سبيل المثال، النواة الصلبة hard core للبرامج البحثية لا يمكن تعريفها وتحديدتها بشكل دقيق، ولذا فإن فلسفة وطريقة لاكاتوش في تقييم النظريات العلمية يعتريها كثير من الغموض.⁽⁷⁸⁾

الخاتمة؛

إن حقل السياسة بشكل عام والسياسة الدولية بشكل خاص يمر بأزمة علمية حقيقية في العالم الغربي⁽⁷⁹⁾ وقد امتدت تلك الأزمة إلى دراسة علم السياسة في العالم العربي. مع أنه لا بد من الإشارة أن الأزمة العلمية بدأت في العلوم الطبيعية وخاصة علم الفيزياء في القرن العشرين ثم انتقلت إلى العلوم الاجتماعية، وقد حاول العديد من فلاسفة العلم في القرن العشرين مثل كارل بوبر، وتوماس كون، وإمري لاكاتوش، وبول فيير أبند، ووليم جايمس، وغيرهم كثير طرح رؤية واضحة للطريقة والمنهج الذي ينبغي اتباعه في اكتشاف العالم من حولنا واكتشاف أنفسنا. وقد زاد من حدة الأزمة الهجوم الشرس لأنصار المدرسة النقدية والمدرسة ما بعد الحداثية على المناهج العلمية المتبعة في العالم الغربي مع نهاية القرن العشرين وبداية القرن الحادي والعشرين.

ومع بداية القرن الحادي والعشرين وفي إطار النقاش المحتدم بين العلماء والفلاسفة حول الطريقة والمنهج الأنسب للاكتشاف العلمي، يرى الباحث في هذه الدراسة أنه يمكن تبني فلسفة واقعية معتدلة وبراهماتية تؤكد على أهمية العقل والملاحظة والحس والتجربة والتعليل في دراسة الظاهرة السياسية بناء على معطيات الواقع والأدلة والبراهين القائمة، ومن ثم طرح فرضيات واضحة ومحددة لتفسير الظاهرة محل الدراسة. ثم إنه لا بد أن يكون لهذه الدراسات والنظريات منفعة وتأثير إيجابي في حياة الناس سواء أكانت هذه المنفعة سياسية أم اجتماعية أم اقتصادية أم في غيرها من المجالات. كما أن هذه الدراسة تؤيد استخدام المنهج الاستقرائي أو المنهج

الاستنتاجي أو الجمع بينهما، وكذلك الحال فيما يتعلق بالطريقة الكيفية والكمية على أن يؤدي ذلك إلى أفكار أو فرضيات واضحة ومحددة تدعمها الحقائق والأدلة الواقعية ويكون لها مردود إيجابي في حياة الناس.

وفي إطار تقييم نظريات السياسة الدولية، يؤكد راندل شويلر بشكل دقيق على أن ما ندرسه في علم السياسة وخاصة السياسة الدولية يمثل تحدياً مرهقاً لأي باحث وذلك لشدة تعقيد السياسة وتداخلها وتداخلها مع كثير من المتغيرات المحلية والدولية، ولذلك علينا أن نوازن بين البحث عن المنهجية والطريقة العلمية وبين طبيعة الحقل المعقدة والمتشعبة، وقد قاد هذا الاهتمام بفلسفة العلم والمنهجية العلمية إلى إنتاج أبحاث لا تقدم أية إضافة إلى علم السياسة والسياسة الدولية. (80) وتخلص الدراسة إلى أن النظرية الواقعية وخاصة الواقعية الكلاسيكية الجديدة هي الأفضل في تفسير السياسة الدولية مقارنة بالنظريات الأخرى سواء الليبرالية أو البنائية. ومما يؤيد ما ذهبت إليه الدراسة هو إشارة روبرت كوهين - أحد رموز النظرية الليبرالية - إلى أن النظرية الواقعية وخاصة بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر هي الأقرب للصواب في تركيزها على أهمية القوة العسكرية في السياسة الدولية، وأن على الولايات المتحدة أن تكون حريصة كل الحرص في سياستها الخارجية وتدخلاتها العسكرية بأن تأخذ في الاعتبار أثر هذه السياسة الخارجية على عناصر قوتها الداخلية والخارجية، ولذا كان منظرو الواقعية من أمثال مورقينثا ووالتر معارضين للتدخل في فيتنام لاعتبارات المصلحة والقوة الأمريكية. كما أن ما تفعله الولايات المتحدة الأمريكية بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر من عمليات عسكرية وحربية خارج إطار المؤسسات الدولية يعزز قوة النظرية الواقعية ومصادقيتها في الحقل. ويؤكد كوهين ما أكدته سابقاً في بحث مشترك مع جوزيف ناي حول أهمية القوة العسكرية في السياسة الدولية وأنها أهم بكثير من القوة الاقتصادية. كما يؤكد كوهين أن نظريات السياسة الدولية الغربية تأثرت بالحرب العالمية الثانية، وبالثورة النووية، وبالاقتصاد الاقتصادي المتزايد بين الدول، وعليها الآن أن تنظر بجدية في تفسير ظاهرة عولمة العنف غير الرسمي. ويرى كوهين كذلك أن من الأسباب التي أدت إلى فشل هذه النظريات في تفسير السياسة الدولية المعاصرة هو أنها نظريات علمانية فيما يتعلق بالأسباب والدوافع التي تحرك وتؤثر في السياسة الدولية ولذلك تجاهلت دور الدين والمعتقدات في تحريك ودفع الناس والدول إلى القتل والكراهية والعنف مع أن التاريخ الإنساني مليء بأمثلة كثيرة تشير إلى تأثير الدين في المجتمعات الإنسانية بشكل كبير. (81)

الهوامش والمصادر:

1. يمنى الخولي، فلسفة العلم في القرن العشرين: الأصول - الحصاد - الآفاق المستقبلية (الكويت: مطابع الوطن، 2000)، ص. 7-11.
2. المصدر نفسه، ص. 12.
3. Imre Lakatos, "Criticism and the Methodology of Scientific Research Programmes", Proceedings of the Aristotelian Society, New Series, 69 (1968- 1969): 149 - 150.
4. Paul Boghossian, Fear of Knowledge: Against Relativism and Constructivism (Oxford: Oxford University Press, 2006), pp. 1- 9, pp. 129- 131.
5. Ian Hacking, The Social Construction of What? (Massachusetts: Harvard University Press, 1999), p. vii - 7.
6. Colin Elman and Miriam Elman, "Appraising Progress in International Relations Theory", In Progress in International Relations Theory Ed. Colin Elman and Miriam Elman (Massachusetts: MIT Press, 2003), pp. 1- 4.
7. انظر في سياق فلسفة العلم والنظرية في العلوم السياسية وخاصة السياسة المقارنة: عبدالله جمعان الغامدي، "التحولات المعاصرة في فلسفة العلم وانعكاساتها على علم السياسة"، شؤون اجتماعية، عدد. 97 (2008) : 83-111. عبدالله جمعان الغامدي، "تحولات النماذج المعرفية في علم السياسة خلال نصف قرن"، شؤون اجتماعية، عدد. 92 (2006) : 9-48. ومع أن استاذنا الغامدي ركز على حقل السياسة المقارنة إلا أنه يمكن ملاحظة التوجه العلمي الإمبريقي وبشكل أكثر تطوراً ودقة وصرامة - خاصة في تحليل عملية صنع القرار في العشر سنوات الأخيرة- في حقل السياسة الدولية، و الباحث في هذه الدراسة يرى أن الفصل بين حقل السياسة المقارنة وحقل السياسة الدولية هو فصل لا يخدم علمية علم السياسة كما أنه غير ممكن سواء لمن أراد أن ينظر فيما يتعلق بالنظام السياسي للدولة أو بالسياسة الخارجية لهذه الدولة، لذا ينبغي علينا أن ندرك أن الظاهرة السياسية معقدة وتحتوي على متغيرات داخلية ومتغيرات خارجية يصعب في كثير من الأحيان فصلها عن بعضها عندما نريد تحليل ظاهرة سياسية ما سواء كانت محلية أو دولية. كما أن هناك بعض الملاحظات حول طرح استاذنا الغامدي لبعض المسائل فيما يتعلق بفلسفة العلم وعلاقته بعلم السياسة ليس هذا مكان مناقشتها، ويمكن على سبيل المثال الإشارة إلى الغموض والعمومية في تعريفه لفلسفة العلم نقلاً عن بدوي محمد.

8. مصطفى النشار، مدخل إلى الفلسفة النظرية والتطبيقية (القاهرة: دار قباء الحديثة، 2010)، ص.13-14.

9. Moritz Schlick, "the Furture of Philosophy", In Philosophy of Science: Contemporary readings, Ed. Yuri Balashov and Alex Rosenberg (New York: Routledge, 2002), pp.8-20.

10. يمنى الخولي، ص.12-13؛ وفي تعريف فلسفة العلم انظر: محمد عابد الجابري، مدخل إلى فلسفة العلوم: العقلانية المعاصرة وتطور الفكر العلمي (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2002)، الطبعة الخامسة، ص.24، والذي أشار فيه إلى أن فلسفة العلم مصطلح غامض وعائم.

11. Peter Godfrey-Smith, An Introduction to the Philosophy of Science: Theory and Reality (Chicago: The University of Chicago Press, 2003), p.5.; see also Mel Thompson, Understand Philosophy (London: Saffron House, 2010), pp.1-35. كذلك انظر: محمد عابد الجابري، مدخل إلى فلسفة العلوم... حيث تحدث عن تعريف الأستمولوجيا والجدل الدائر حولها، ص.17-24، ويلاحظ على كتاب الجابري أنه يدور حول الأستمولوجيا للعديد من الفلاسفة وخاصة الفرنسيين والأوروبيين وتطور هذه الفلسفة وعلاقتها بالعلم إلا أنه لا يعطي صورة واضحة عن فلسفة العلم وتاريخ العلم والصراع حول المنهج العلمي المناسب لاكتشاف العالم وأنفسنا؛ لذا لا نجد ذكرا لأطروحات كارل بوبر أو إمري لاكاتوش وغيرهم في هذا الكتاب.

12. دونالد جيليز، فلسفة العلم في القرن العشرين: أربعة موضوعات رئيسية، ترجمة ودراسة: حسين علي (بيروت: التنوير للطباعة والنشر والتوزيع، 2009)، ص.82؛ وانظر الحديث عن جماعة فيينا من حيث النشأة والتاريخ والرموز ص.129-149.

13. يمنى الخولي، ص.14-15.

14. المصدر نفسه، ص.15.

15. Philip Kitcher, "Explanatory Unification and the Causal Structure of the World", In Philosophy of Science: Contemporary readings, Ed. Yuri Balashov and Alex Rosenberg (New York: Routledge, 2002), pp.87-88.

16. Larry Laudan, "A Confutation of Convergent Realism," In Philosophy of Science: Contemporary readings, Ed. Yuri Balashov and Alex Rosenberg (New York: Routledge, 2002), pp.211-229.

17. يمنى الخولي، ص. 109-114.
18. المصدر نفسه، ص. 114.
19. Alan Sokal, Beyond the Hoax: Science, Philosophy and Culture (New York: Oxford University Press, 2008), pp.182-189.
20. كارل بوبر، منطق البحث العلمي، ترجمة: محمد البغدادي (بيروت: المنظمة العربية للترجمة، 2006)، ص. 49.
21. المصدر نفسه، ص. 67.
22. المصدر نفسه، ص. 73-74.
23. المصدر نفسه، ص. 75-78.
24. كارل بوبر، ص. 84-85.
25. المصدر نفسه، ص. 86.
26. المصدر نفسه، ص. 299.
27. في سياق مناقشة فلسفة كارل بوبر انظر: لخضر مذبوح، فكرة التفتح في فلسفة كارل بوبر (الجزائر: منشورات الاختلاف، 2009)، ص. 473، وانظر كذلك الفصل الثامن في مناقشة فلسفة وأفكار بوبر ما بين مؤيد ومعارض.
28. توماس س. كون، بنية الثورات العلمية، ترجمة: حيدر اسماعيل (بيروت: المنظمة العربية للترجمة، 2007)، ص. 53.
29. المصدر نفسه، ص. 58.
30. المصدر نفسه، ص. 63-76.
31. المصدر نفسه، ص. 82-83.
32. المصدر نفسه، ص. 83.
33. المصدر نفسه، ص. 285.
34. المصدر نفسه، ص. 288.
35. يمنى الخولي، ص. 424-426.
36. Imre Lakatos, pp.167-173.
37. Paul Feyerabend, Against Method, New Edition Introduced by Ian Hacking (New York: Verso, [1975] 2010), p.19.

38. Ibid, pp.19- 22.
39. Ibid, pp.1- 5, pp.156 - 161.
40. عبد الحميد ابوسليمان، مفاهيم في إعادة بناء منهجية الفكر الإسلامي المعاصر، في Toward Islamization of Disciplines (فيرجينيا: المعهد العالمي للفكر الإسلامي، 1989)، ص. 31-41.
41. Mehdi Golshani, Philosophy of Science from the Quranic Perspective, In Toward Islamization of Disciplines (Virginia: The International Institute of Islamic Thought, 1989), pp.73- 78.
42. Alan Sokal, pp.93- 102, p.107.
43. Ian Hacking, pp.32- 34 , pp.207- 223.
44. Alan Sokal, p.229, pp.249 -250.
45. William James, The Essential, Ed. John R. Shook, (New York: Prometheus Books, 2011), pp.200- 210, p.365, pp.376- 379.
46. Bas van Fraassen, "The Pragmatics of Explanation", In Philosophy of Science: Contemporary readings, Ed. Yuri Balashov and Alex Rosenberg (New York: Routledge, 2002), p.10, p.18, p.68.
47. Philip Kitcher, Preludes to Pragmatism: Toward a Reconstruction of Philosophy (Oxford: also see some details in these pages about the 144-Oxford University Press, 2012), pp.128 connection between pragmatism and realism.
48. علي حسين القحطاني، "النظرية الواقعية وتطورها في العلاقات الدولية: دراسة تحليلية نقدية للتجربة النظرية"، مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية بجامعة الاسكندرية 48، عدد: 2 (2001): 309-360، وهناك نقاش بين منظري السياسة الدولية حول المتغير التابع التي تحاول أن تشرحه نظريات السياسة الدولية والسياسة الخارجية، وفريق منهم يرى أن المتغير التابع هو سلوك الدولة تجاه الدول الأخرى أي كانت النظرية ويتبنى هذا الرأي مجموعة بارزة منهم على سبيل المثال لا الحصر راندل شويلر Randell Schweller أحد أبرز منظري الواقعية الكلاسيكية الجديدة، والباحث في هذه الدراسة يتبنى هذا الرأي أيضا.
49. Bruce Russett, Liberalism, In International Relations Theories: Discipline and Diversity, Ed. Tim Dunne and others (Oxford: Oxford University Press, 2010), p.96, pp.107 -109.

50. Scott Burchill, "Liberalism", In Theories of International Relations, ed. Scott Burchill and others (New York: Palgrave Macmillan, 2001), pp.29- 33
51. -Michael W. Doyle. Ways of War and Peace (New York: W. W. Norton, 1997), pp.205 .pp.208- 212 ,206
52. Andrew Moravcsik, "Liberal International Relations Theory: A Scientific Assessment," In Progress in International Relations Theory, Ed. Colin Elman and Miriam Elman (Massachusetts: MIT Press, 2003), pp.159 -166 , p.196
53. Jennifer Sterling-Folker, Neoliberalism, In International Relations Theories: Discipline and Diversity (Oxford: Oxford University Press, 2010), p.117
54. see for example: John J. Mearsheimer, "Back to the Future: Instability in Europe after the Cold War", International Security 15, no.1 (1990): 5
- Kenneth N. Waltz, "Structural Realism after the Cold War", International Security 25, no.1 (2000): 5
- Robert Gilpin, War and Realism after the Cold War", International Security 25, no.1 (2000): 5
- (and Change in World Politics (New York: Cambridge University Press, 1981
55. Robert Keohane and Lisa Martin, "Institutional Theory as a Research Program" In Progress in International Relations Theory Ed. Colin Elman and Miriam Elman (Massachusetts: MIT Press, 2003), pp.73 -86, pp.97- 99
56. see for example in this context: Michael E. Brown and others, Debating the Democratic Peace (Massachusetts: MIT Press, 1996
57. Christian Reus-Smit, Constructivism, In Theories of International Relations, Ed. Scott Burchill and others (New York: Palgrave Macmillan, 2001), p.209
58. K.M.Fierke, "Constructivism", In International Relations Theories: Discipline and Diversity, Ed. Tim Dunne and others (Oxford: Oxford University Press, 2010), p.178
59. Christian Reus-Smit, pp.216 -218
60. Alexander Wendt, "Constructing International Politics", International Security 20, no.1 (1995): 71 -73 ; see also Alexander Wendt, "The Agent-Structure Problem in International Relations Theory", International Organization 41, no.3 (1987):335 -336, 350- 354, 369- 370

- 61 .K.M.Fierke, pp.179- 181
- 62 .K.M.Fierke, p.185
- 63 Dale C. Copeland, Review: The Constructivist Challenge to Structural Realism: A Review .
Essay, International Security 25, no.2 (2000): 187- 189 , 210- 212
- 64 .Michael W. Doyle, pp.41- 48
- 65 .(New York: Martin Press [1939]1966) 1939-E. H. Carr, The Twenty Years' Crisis: 1919
- 66 Hans Morgenthau, Politics Among Nations: The Struggle for Power and Peace (New York: .
Alfre A. Knopf, [1948]1985), pp.3 -14, pp.52 -93
- 67 Kenneth Waltz, Theory of International Politics (Massachusetts: Addison-Wesley, 1979), .
Chaps,5, 6, 7
- 68 In this context see for example: John Mearsheimer, The Tragedy of Great Power Politics 68 .
(New York: W. W. Norton, 2001); Jack Snyder, Myths of Empire: Domestic Politics and
International Ambition (New York: Cornell University Press, 1991); Stephen Van Evera,
"Offense, Defense, and the Causes of War." In Theories of War and Peace, ed. Michael
(Brown and Others (Massachusetts: The MIT Press, 1998
- 69 .يمكن في هذا السياق مراجعة: علي حسين القحطاني، مصدر سابق.
- 70 Gideon Rose, "Neoclassical Realism and Theories of Foreign Policy", World Politics 51, .
and in regard to the writings' of neo-classical realists see for example: ;147-no.1 (1998):146
Freed Zakaria, From Wealth to Power: The Unusual Origins of America's World Role (New
Jersey: Princeton University Press, 1998); Thomas J. Christensen, Useful Adversaries: Grand
New Jersey:) 1958-Strategy, Domestic Mobilization, and Sino-American Conflict, 1947
(Princeton University Press, 1996
- 71 Randall Schweller, "Unanswered Threats: A Neoclassical Realist Theory of .
.166-164 ,161-Underbalancing" International Security 29, no.2 (2004): 159
- 72 . Ibid, pp.168 -181
- 73 Jeffrey W. Taliaferro, "State Building for Future Wars: Neoclassical Realism and the .

.Resource-Extractive State” Security Studies 15, no.3 (2006): 464- 492

In this context, see for example: John Mearsheimer, The Tragedy of Great Power politics; .74

Steve Yetiv, Explaining Foreign Policy: U.S. Decision-Making and the Persian Gulf War

.(Baltimore: The Johns Hopkins University Press, 2004

Randall Schweller, The Progressiveness of Neoclassical Realism, In Progress in .75

International Relations Theory: Appraising the Field, Ed.Colin Elman and Miriam Elman

.(Massachusetts: MIT Press, 2003), pp.312- 317

see for example: John A. Vasquez, The Realist Paradigm and Degenerative versus .76

Progressive Research Programs: An Appraisal of Neotraditional Research on Waltz’s

;912-Balancing Proposition, The American Political Science Review 91, no.4 (1997): 899

Jeffrey W. Legro and Andrew Moravcsik, Is Anybody Still a Realist?, International Security

. 24, no.2 (1999): 5- 55

see for example: Bruce Bueno de Mesquita, Toward a Scientific Understanding of .77

-International Conflict: A Personal View, International Studies Quarterly 29, no.2 (1985): 121

Kenneth N. Waltz, “Thoughts about Assaying Theories”, in Progress in International ;136

Relations Theory, ed. Colin Elman and Miriam Elman (Massachusetts: MIT Press, 2003), vii-

.xii

.Robert Keohane and Lisa Martin, pp.71- 72 .78

see for example: Michael T. Gibbons, “Hermeneutics, Political Inquiry, and Practical .79

Reason: An Evolving Challenge to Political Science,” The American Political Science

Shu-Yun Ma, Political Science at the Edge of Chaos? The ;571-Review 100, no.4 (2006): 563

Paradigmatic Implications of Historical Institutionalism, International Political Science

.Review 28, no.1 (2007): 57 -78

.Randall Schweller, The Progressiveness of Neoclassical Realism, p.347 .80

Robert Keohane, Power and Governance in a Partially Globalized World (New York: .81

. pp.272- 275 ,285-Routledge, 2002), pp.275

Philosophy of Science and the Dilemma of Explaining International Politics in the Twenty First Century.

Dr. Ali Hussain Algahtani

Introduction

133

In the West world, political science in general and international politics in particular experience a real crisis, and in turn, this crisis has influenced the study of political science in the Arab world. One of the main reason for this crisis is the fierce argument between philosophers of science such as, Karl Popper, Thomas Kuhn, Imre Lakatos, Paul Feyerabend, and others, about the best method to discover and explain natural and social phenomenon.

This study argues that combining modest realism philosophy with pragmatism philosophy could provide us with the best method for exploring and explaining our world including international politics. As a result, this study argues that Neo-Classical Realism Theory presents one of the most promising theory of explaining international politics.

• King Saud University